

WFP/EB.A/2017/14

التوزيع: عام

التاريخ: 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2017

اللغة الأصلية: الإنكليزية

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<http://executiveboard.wfp.org>).

ملخص أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2017

المحتويات

الصفحة

4	القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة
4	2017/EB.A/1 ملاحظات افتتاحية من المدير التنفيذي
5	الجزء الرفيع المستوى بشأن المجاعات الأربع
7	التقارير السنوية
7	2017/EB.A/2 تقرير الأداء السنوي لعام 2016
8	قضايا السياسات
8	2017/EB.A/3 تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة
9	2017/EB.A/4 تحديث عن دور البرنامج في الاستجابة الإنسانية الجماعية
10	2017/EB.A/5 خطة تنفيذ سياسة التغذية
11	2017/EB.A/6 تحديث عن سياسة المساواة بين الجنسين
11	مسائل الموارد والمالية والميزانية
11	2017/EB.A/7 الحسابات السنوية المراجعة لعام 2016
12	2017/EB.A/8 سياسة الكشف عن تقارير الرقابة
12	2017/EB.A/9 تعيين عضوين من أعضاء لجنة مراجعة الحسابات
13	2017/EB.A/10 الاختصاصات المنقحة للجنة مراجعة الحسابات

الصفحة

13	التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات	2017/EB.A/11
14	التقرير السنوي للمفتش العام ومذكرة من المدير التنفيذي بشأنه	2017/EB.A/12
14	تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن اللامركزية، ورد إدارة البرنامج عليه	2017/EB.A/13
15	تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن التغييرات في الموارد البشرية، ورد إدارة البرنامج عليه	2017/EB.A/14
16	تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي	2017/EB.A/15
17	تقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2016)	2017/EB.A/16

17	تقارير التقييم	
17	تقرير التقييم السنوي لعام 2016، ورد الإدارة عليه	2017/EB.A/17
17	تقرير موجز عن تقييم استراتيجية الشراكة المؤسسية، ورد الإدارة عليه	2017/EB.A/18
18	حالة تنفيذ توصيات التقييم	2017/EB.A/19

18	الحافظة الإقليمية للجنوب الأفريقي	
19	الخطة الاستراتيجية القطرية لموزامبيق (2021-2017)	2017/EB.A/20
19	الخطة الاستراتيجية القطرية لناميبيا (2022-2017)	2017/EB.A/21
20	الخطة الاستراتيجية القطرية لجمهورية تنزانيا المتحدة (2021-2017)	2017/EB.A/22

20	الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	
21	الخطة الاستراتيجية القطرية للبنان (2020-2018)	2017/EB.A/23
21	الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة للسودان (2018-2017)	2017/EB.A/24

22	الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا	
23	الخطة الاستراتيجية القطرية للكاميرون (2020-2018)	2017/EB.A/25

23	الاستعراض الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ	
-----------	--	--

24	مسائل أخرى	
24	تقرير شفوي عن الزيارة الميدانية المشتركة للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي إلى نيبال	

24	الاستعراض الإقليمي لشرق ووسط أفريقيا	
-----------	---	--

25	الاستعراض الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	
-----------	---	--

الصفحة

26	مسائل التسيير والإدارة
26	2017/EB.A/26 تعيين المفتش العام ومدير مكتب الرقابة
26	كلمة الهيئات الممثلة للموظفين أمام المجلس
28	القرارات والتوصيات الملحق الأول
35	جدول الأعمال المؤقت الملحق الثاني

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

ملاحظات افتتاحية من المدير التنفيذي (2017/EB.A/1)

- 1- افتتح المدير التنفيذي ملاحظاته بأن ذكر المجلس بأن العالم يواجه أكبر أزمة إنسانية منذ عام 1945. وقد تحقق الكثير من التقدم على مدى العقود التي انقضت منذ ذلك الحين بشأن الحدّ من الجوع والفقر المدقع، مع تحوّل بعض البلدان التي كانت متلقية من قبل إلى بلدان مانحة، بيد أن زيادة النزاعات وتغير المناخ كانا من العوامل التي أدت إلى زيادة شديدة في الاحتياجات الإنسانية: فعشرة تدخلات من بين أكبر 13 تدخلًا لبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج) جاءت استجابة لأزمات ذات صلة بالنزاعات. ونتيجة لمعدلات النزاعات الراهنة على الصعيد العالمي لم يعد هدف التنمية المستدامة 2 بشأن القضاء على الجوع قابلاً للتحقيق أيضاً.
- 2- وقد لاحظ المدير التنفيذي خلال فترة الشهرين والنصف الأولى من توليه مهام منصبه أن لدى البرنامج المرونة والأدوات اللازمة للقضاء على الجوع وأنه يعمل مع البلدان لإيجاد أفضل الاستجابات التي تعزز الاقتصادات الوطنية وتوفّر الأمن الغذائي. ويحتل مكاناً مركزياً من هذا العمل تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة، وهو التنفيذ الذي تباطأ بسبب طلب المجلس السماح بمزيد من الوقت للتعلّم من التجربة. وتساعد الاستعراضات الاستباقية للنزاهة على تحسين الشفافية، وطلب المدير التنفيذي إلى أعضاء المجلس أن يُبلّغوا الإدارة بأي شواغل تكون لديهم بشأن الشفافية والكفاءة.
- 3- ومع زيادة عدد المشردين على الصعيد العالمي من 35 مليوناً في عام 2011 إلى 65 مليوناً في عام 2016، إلى جانب 1.1 مليار شخص في حاجة إلى المساعدة الغذائية، أهاب المدير التنفيذي بالبلدان أن توفّر الدعم المالي والسياسي لمكافحة الجوع. ويُمكن للبرنامج ولشركائه من الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها أخذ زمام القيادة في هذه الجهود. وفي ظل مواجهة العالم لتهديدات الإرهاب المتزايدة، ليس هذا هو الوقت المناسب لتقليص ميزانيات المعونة.
- 4- وتؤدي زيادة انتشار الجوع بنسبة 1 في المائة إلى زيادة الهجرة بنسبة 2 في المائة، علماً بأن بالإمكان القضاء على الجوع بجزء ضئيل فقط من الثروة الخاصة في العالم البالغة 300 تريليون دولار أمريكي، أو من الإنفاق العسكري السنوي البالغ تريليوني دولار أمريكي. وسوف يذهب المدير التنفيذي إلى واشنطن العاصمة مرّة واحدة شهرياً على الأقل لمحاولة الحصول على مزيد من التمويل، وهو يهيب بسائر البلدان أن تزيد من مساهماتها مذكراً إياها بأن البلدان الأربعة التي تواجه المجاعة – وهي نيجيريا والصومال وجنوب السودان واليمن – فيها 1.4 مليون طفل يشرفون على الموت جوعاً و600 000 مهددون بالموت خلال التسعين إلى المائة يوم المقبلة إذا تركوا دون مساعدة.
- 5- وألقت سعادة السيدة Josefa Leonel Corriea Sacko مفوضة الاقتصاد الريفي والزراعة في مفوضية الاتحاد الأفريقي كلمة أمام المجلس بالنيابة عن سعادة السيد Faki Mahamat رئيس الاتحاد الأفريقي الذي لم يتمكن من الحضور. وتقتر المفوضية مساعدة البرنامج لملايين الأشخاص خلال الأزمات في أفريقيا، وهو ما يُسهم في عمل المفوضية الرامي إلى إرساء السلام والأمن الغذائي عبر القارة، بما في ذلك عن طريق تحويل الزراعة الأفريقية. وتتواءم الخطة الاستراتيجية للبرنامج مع خطة عمل العشر السنوات من أجل أفريقيا التابعة للمفوضية، وترحب المفوضية بتركيز البرنامج المتزايد على تعزيز قدرة البلدان التقنية ودعمه لبرامج التغذية المدرسية؛ وقد احتُفل باليوم الأفريقي للتغذية المدرسية في 1 مارس/آذار. وشمل تعاون المفوضية مع البرنامج استحداث برامج وطنية للتغذية المدرسية بالمنتجات المحلية، بالتشاور مع وزراء وخبراء من مختلف أنحاء أفريقيا، والمساعدة على تنقيح خطط التنمية الزراعية الوطنية، بالاشتراك مع وكالات أخرى تتخذ من روما مقراً لها. وقد شجعت البرنامج على مواصلة تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب.
- 6- وبمئثل إرساء دعائم الأمن الغذائي والتصدي للمجاعة أولويات رئيسية لمفوضية الاتحاد الأفريقي التي تُركّز أيضاً على مكافحة الإرهاب وتعزيز السلام الدائم والاستقرار وحشد الشباب – من أجل إعدادهم لسوق العمل للمساعدة على الحدّ من مخاطر الهجرة القسرية والأصولية والتطرف. ويُمكن للبرنامج أن يتشارك مع المفوضية بشأن هذه المبادرات المعنية بالشباب.
- 7- وهنأً المجلس المدير التنفيذي على تعيينه ورحب بمواجهته النشطة للتحديات والفرص التي تواجه البرنامج. وسوف تؤدي دعوته القوية بين المانحين من أجل ضمان الالتزامات الخاصة بالموارد ومشاركته المتينة من خلال زيارته للعمليات الميدانية

والشركاء وتأكيد على الابتكار والمرونة والفعالية إلى مساعدة البرنامج على الوفاء بالتزاماته للمستفيدين والمانحين على السواء. وأثنى الأعضاء على جهوده الشاملة الرامية إلى إقامة الشبكات للتخفيف من المخاوف بشأن التدفقات التمويلية من كبار المانحين، وشجّعوه على مواصلة تواصله وتوسيع نطاقه مع مقرري السياسات في جميع المناطق من أجل إبراز جوانب قوة البرنامج في الاستجابة الإنسانية.

8- وشجّع الأعضاء، وقد لاحظوا مع الارتياح الأولويات التي حدّدها، استكشاف المزيد من فرص التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وأشدوا بالتركيز على الشراكات: فاستثمار التعاون مع كيانات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها سيكون حاسماً لاضطلاع البرنامج بأنشطته في مواجهة تحديات غير مسبقة. وأثنى المجلس على تعاون المدير التنفيذي مع نظرائه في الأمم المتحدة، مثل الزيارة التي قام بها مؤخراً لجنوب السودان مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ وينبغي مضاعفة هذه الجهود من أجل تسليط الضوء على القيمة المضافة لأوجه التآزر الاستراتيجي بشأن تحقيق النتائج المستدامة وبناء القدرة على الصمود بما يتجاوز الاستجابة للطوارئ. وينبغي للشراكات الجديدة، بما في ذلك مع القطاع الخاص، أن تكون مدفوعة بعدد وخصائص المانحين المستعدين لدعم البرنامج على أساس مستمر – استناداً إلى الموارد ووفورات الحجم والتنفيذ المحسّن وتبادل الابتكارات، مع الالتزام في الوقت نفسه بالمبادئ الإنسانية لعدم التحيز والحياد.

9- وأعاد المجلس تأكيد استعداداته للعمل مع المدير التنفيذي لتحقيق الأهداف المشتركة وضمان أن البرنامج يتوافر له الموارد والقدرات اللازمة للتنفيذ: ومن شأن الحوار القوي بين إدارة البرنامج والمانحين والمتلقين من خلال المشاورات الشاملة، إلى جانب اجتماعات المجلس الرسمية، أن يضمن التوجيه الفعال للتحويلات المؤسسية البعيدة المدى طبقاً لخارطة الطريق المتكاملة. ولاحظ المجلس أن الطبيعة المتطرفة للإصلاحات الجارية تتطلب درجة من المرونة، ورحب باتصالات الإدارة الواقعية والمفتوحة والشفافة، بيد أنه حذّر من أنه لا ينبغي لهذه المرونة أن تؤدي إلى أي انحراف عن استيفاء المجلس لوظائفه بشأن الحوكمة والرقابة.

10- وشدد عدّة أعضاء على جهود البرنامج الرامية إلى المواءمة الاستراتيجية مع المبادرات المتخذة على نطاق منظومة الأمم المتحدة – في المقام الأول أهداف التنمية المستدامة، وفي عهد أقرب، الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات: ويعكف البرنامج على إيجاد طرق جديدة للعمل استجابة لتوقعات المجتمع الدولي والتزاماته، ويوفّر مثلاً يُحتذى لسائر الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف وكيانات الأمم المتحدة.

11- وأثنى عدّة أعضاء على عمل البرنامج بشأن المساواة بين الجنسين بتسليمه بأن النساء والبنات لسن مجرد ناجيات من الأزمات بل يمثلن أيضاً عوامل قوية للتغيير. وينبغي بذل جهود شاملة مماثلة لاستيعاب ذوي الإعاقة ومن يرعونهم.

12- ورحب المجلس بالرؤية التي أعربت عنها مفوضة الاقتصاد الريفي والزراعة في مفوضية الاتحاد الأفريقي، ولاحظ أن التعاون الفعال بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها حاسم الأهمية بالنسبة للنهج ذي الشقين المتمثل في الاستجابة للأزمات وفي الوقت نفسه بناء القدرة على الصمود في الأجل الطويل والحلول المستدامة.

13- وشكر المدير التنفيذي أعضاء المجلس على تعليقاتهم وأعرب مثلهم عن تقديره لتفاني القوة العاملة في البرنامج، والتي يسعى إلى إلهامها وتمكينها. وأكد للمجلس أنه أحاط علماً بالتعليقات الخاصة بقيمة الاستعراضات الاستباقية للنزاهة في تحديد القضايا التي تمس المنظمة ككل والتصدي لها مبكراً؛ وأهمية تعزيز بيئة المراقبة الداخلية للموارد على مثل هذا النطاق الواسع. وفي معرض التشديد على فرص استثمار المزيد من التدفقات التمويلية من القطاع الخاص والمانحين غير التقليديين، أكد تصميمه على التماس طرق جديدة لإشراك فرادى المانحين من خلال الإنترنت ووسائل الاتصال النقالة وشبكات التواصل الاجتماعي.

14- وأحاطت مفوضة الاقتصاد الريفي والزراعة في مفوضية الاتحاد الأفريقي علماً بالمناقشة الخصبية وأعربت عن تطلعها إلى مواصلة التعاون المثمر مع جميع الشركاء.

الجزء الرفيع المستوى بشأن المجاعات الأربع

- 15- افتتح المدير التنفيذي الجزء بشأن تهديد المجاعة لنيجيريا والصومال وجنوب السودان واليمن، حيث ارتفع عدد الأشخاص الذين يشرفون على الموت جوعاً بنسبة 35 في المائة، من 80 مليوناً إلى 108 ملايين، كما أن 1.4 مليون طفل يعانون من سوء التغذية الشديد، منهم 600 000 طفل معرضون للموت ما لم تصلهم مساعدة خلال الأشهر الثلاثة إلى الأربعة المقبلة. ويحتاج البرنامج إلى 1.2 مليار دولار أمريكي من أجل هذه البلدان الأربعة على مدى الأشهر الستة المقبلة؛ وكان البرنامج قد وقر الدعم لإنقاذ الأرواح أكثر من 10 ملايين شخص، وهو يهدف إلى زيادة هذا العدد إلى 13.5 مليون شخص في يونيو/حزيران.
- 16- وتحدث السيد Anthony Lake، المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) إلى الاجتماع عن طريق وصلة فيديو. وفي إشارة إلى التعاون الطويل الأمد بين اليونيسف والبرنامج، سلط الضوء على بعض التدخلات المشتركة بين الوكالتين في بلدان المجاعة الأربعة، بما في ذلك الاضطلاع ببعثات مشتركة للاستجابة السريعة وصلت إلى مليوني شخص في جنوب السودان منذ عام 2014؛ وتعزيز برنامج مشترك بشأن التحويلات القائمة على النقد في الصومال ليصل إلى 420 000 شخص في 60 000 أسرة؛ وفرز حالات سوء التغذية الحاد وعلاجها في نيجيريا؛ والعمل مع البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية بشأن تعزيز البرنامج المشترك المعني بالصحة والتغذية لكي يصل إلى 8 ملايين طفل في اليمن. واختتم كلمته بالدعوة إلى إتاحة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق وتوفير مزيد من الأموال للبرنامج وشركائه، وخاصة في نيجيريا.
- 17- وقدمت سعادة السيدة Josefa Leonel Corriea Sacko مفضضة الاقتصاد الريفي والزراعة في مفوضية الاتحاد الأفريقي عرضاً عاماً لاستجابة الاتحاد لتهديدات المجاعة في أفريقيا، والتي تُركّز على التخفيف من آثار الكوارث عن طريق بناء القدرة على الصمود والدعوة بين البلدان الأعضاء في الاتحاد والعمل مع منظمة الأغذية والزراعة لتنسيق المشروعات الرامية إلى وضع حدٍّ للجوع. وقد قُمت المفوضية تبرعاً رمزياً قدره 300 000 دولار أمريكي استجابة لسوء التغذية في نيجيريا والصومال وجنوب السودان من أجل إثبات التزامها وتشجيع بلدانها الأعضاء الأفريقية الخمسة والخمسين على المساهمة في هذا العمل.
- 18- ولاحظ سعادة السيد Geoffrey Onyema، وزير خارجية نيجيريا، أن أنشطة بوكو حرام في شمال شرق نيجيريا أدت إلى تشريد 5.2 مليون شخص، 85 في المائة منهم من مزارعي الكفاف. وتتخذ الحكومة نهجاً ثنائي المسار، حيث تعالج أسباب انعدام الأمن وتخفف في الوقت نفسه من المعاناة من خلال دعم الخدمات الاجتماعية والتعليم والرعاية الصحية والمأوى وسبل كسب العيش؛ وقد أنشأت منصة منسقة للتدخلات الإنسانية المحلية والدولية في شمال شرق نيجيريا. ومن بين الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المحددين في خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2017، وعددهم 5.1 مليون شخص، تستهدف الحكومة الوصول إلى 1.8 مليون شخص عن طريق توزيع 30 000 طن متري من المنتجات المحلية وتوفير 5 000 طن إضافية ليوزعها الشركاء الدوليون في العمل الإنساني. وقد وصل البرنامج إلى 1.3 مليون شخص في مايو/أيار. وأثنى على البرنامج لما قدمه من دعم، بما في ذلك إنشاء آلية للاستجابة السريعة مع الشركاء. وبغية معالجة نقص التمويل، تسعى الحكومة إلى استعادة الأموال التي تتم حيازتها بطريقة غير مشروعة من المصارف الأجنبية، وتعمل لهذا الغرض مع حكومات البلدان المعنية.
- 19- وأكدت سعادة السيدة الدكتورة ميم قاسم، وزيرة الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث في الصومال، قدرة الناس في بلدها على الصمود في وجه الجوع والكوارث وانعدام الأمن. ورغم الجهود التي بذلتها الحكومة وشركاؤها في العمل الإنساني، أدت قلة الأمطار إلى مزيد من التردّي في الأمن الغذائي، وصار نصف السكان في حاجة إلى المساعدة الغذائية. ويحتاج الأمر إلى جهود جماعية من الحكومة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والمانحين والمجتمعات المحلية لتلافي المجاعة ودعم القدرة على الصمود وبرامج الإنعاش.
- 20- ووصف سعادة السيد Hussein Mar Nyuot، وزير الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث في جنوب السودان، كيف أدت الأزمات في ديسمبر/كانون الأول 2013 ويوليو/تموز 2016 المقترنة بالجفاف الشديد إلى ظروف تُشبه المجاعة في أجزاء من بلده، حيث أدت إلى تشريد 3.8 مليون شخص واحتياج 5.5 مليون شخص إلى المساعدة الغذائية الطارئة. وفي معرض التسليم بالتحديات المتمثلة في سوء البنية التحتية للطرق وانعدام الأمن والتأخيرات البيروقراطية، أكد التزام حكومته بتحسين الوصول والحماية للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وأصولها، وإقرار امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها واتفاق جنوب السودان

الأساسي مع البرنامج. وفي عام 2016، أنشأ الرئيس لجنة إشرافية رفيعة المستوى لضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق ومنع حواجز الطرق غير القانونية وابتزاز القوافل الإنسانية وتسريع إصدار التصاريح والتأشيرات للعاملين في مجال العمل الإنساني. وشكر البرنامج والشركاء والمانحين على دعمهم الناس والحكومة في جنوب السودان.

21- وشكر سعادة السيد نزار باصهيب، نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي في اليمن، البرنامج على تنظيم هذا الحدث لتسليط الضوء على التحديات التي تواجه العمل الإنساني في البلدان الأربعة. وأعرب عن امتنان بلده لجميع كيانات العمل الإنساني التي توفّر المساعدة للأشخاص المتضررين بالنزاعات. ومن بين الأشخاص الذين يكابدون سوء التغذية في اليمن، وعددهم 18 مليون شخص، يعاني 10 ملايين شخص من سوء التغذية الحاد ويتطلبون مساعدة غذائية عاجلة. وقد دعت الحكومة إلى إيجاد حل سلمي وعادل وشامل من أجل وضع حدّ للنزاع والسماح للمؤسسات الوطنية بالتعافي، وحثّ نائب الوزير المانحين ومجتمع العمل الإنساني على العمل بسرعة لإنقاذ أرواح الملايين من الأشخاص.

22- وأشار السيد José Graziano da Silva، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، إلى اجتماعاته وسفروه مع المدير التنفيذي للبرنامج، بما في ذلك زيارة واشنطن العاصمة لمناقشة هذه الأزمات الإنسانية الأربع مع سلطات الولايات المتحدة. وبفضل التعاون بين الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والمجتمع الدولي للمانحين، تجري السيطرة على انتشار المجاعة في جنوب السودان كما جرى تلافياً للمجاعة في البلدان الثلاثة الأخرى. بيد أن الملايين من الأشخاص ما زالوا مهددين، ويتعيّن مضاعفة الجهود لتلافي إضاعة فرصة الاستفادة من الموسم الزراعي المقبل وزيادة الوضع سوءاً. ويُمكن إنقاذ الأرواح وسبل كسب العيش، حتى في أوضاع النزاع، عن طريق الاستثمار في النظام الغذائي من خلال التحويلات القائمة على النقد وحصص البذور ودعم الإنتاج الزراعي. وتلتزم منظمة الأغذية والزراعة بالعمل مع شركائها الذين يتخذون من روما مقراً لهم، وحثّ المدير العام البلدان على المضي قدماً نحو تنظيم أول اجتماع مشترك للمجالس التنفيذية للوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها في سبتمبر/أيلول من أجل مناقشة كيف يُمكن لهذه الوكالات أن تحقق التكامل بين عملها على نحو أفضل. وفي الختام، حذر المدير العام من نسيان أزمات أخرى، بما في ذلك وضع الأمن الغذائي المتردي في تشاد، وانتشار العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والجفاف الإقليمي في إثيوبيا.

23- وشكر المجلس المتحدثين على مداخلاتهم وأكد على أهمية الإعلان عن أزمات الأمن الغذائي هذه ومناقشتها. وأعرب الأعضاء عن استعداد بلدانهم لدعم الاستجابات الوطنية والدولية، بالتشاور مع الأشخاص المتضررين في البلدان الأربعة المعنية. وفي إشارة إلى كيفية إثبات مثالي منظمة الأغذية والزراعة ومفوضية الاتحاد الأفريقي لقيمة التعاون في بناء القدرة على الصمود وسد الفجوة بين العمل الإنساني والإنمائي، دعا الأعضاء المانحين إلى زيادة دعمهم. بيد أن المساعدة الإنسانية وحدها لا تكفي، ومن ثم دعا الأعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك الكيانات العامة والخاصة في البلدان الأفريقية، إلى العمل معاً على وضع حدّ للعنف وغير ذلك من العوامل البشرية التي تسبب المجاعة وتعرقل توفير الخدمات الأساسية.

24- وأحاط المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة علماً بهذه التعليقات، وكرر ملاحظة المدير التنفيذي السابقة التي مؤداها أن زيادة انتشار الجوع بنسبة 1 في المائة تؤدي إلى زيادة الهجرة بنسبة 2 في المائة. ولاحظ وزير خارجية نيجيريا أن مؤتمر أوسلو للمانحين الذي عُقد مؤخراً أنتج ما يقرب من مليار دولار أمريكي من التعهدات لحوض بحيرة تشاد. وأكدت مفوضة الاقتصاد الريفي والزراعة في مفوضية الاتحاد الأفريقي أن حكومة أوغندا تستخدم مزاياها الذاتية لدعم 1.4 مليون لاجئ. واختتم المدير التنفيذي للبرنامج الجزء بدعوة البلدان المجاورة إلى المساهمة في الاستجابات الإنسانية في اليمن والبلدان الأخرى، بما في ذلك بالعمل على وضع حدّ للنزاعات.

التقارير السنوية

تقرير الأداء السنوي لعام 2016 (2017/EB.A/2) (للموافقة)

25- قدّمت الأمانة تقرير الأداء السنوي لعام 2016 – وهو آخر تقرير من هذا القبيل يوضع طبقاً لإطار إدارة الأداء السابق، حيث سَتستند التقارير المقبلة إلى إطار النتائج المؤسسية الجديد. وقد حقق البرنامج أهدافه الرئيسية بشأن تعميم المساواة بين الجنسين والإبلاغ عن المؤشرات المشتركة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وتقليص مدة تأخر التمويل

باستخدام آليات التمويل بالسلف. وأدت الأدلة الأكثر ثراءً الواردة في تقرير الأداء السنوي مقارنة بالسنوات السابقة إلى تعزيز الإبلاغ عن الالتزامات في المجالين الشاملين للمساواة بين الجنسين والمساءلة أمام السكان المتضررين. وتقرير الأداء السنوي هو بمثابة مستودع للمعارف متعدد الأغراض ويلتزم البرنامج بالتواصل على نحو أفضل مع أصحاب المصلحة بشأن الإنجازات والدروس، بما في ذلك من خلال الابتكارات من قبيل الأداة التفاعلية لاستعراض السنة المتاحة في الموقع wfp.org. وسوف تتواصل المشاورات مع المجلس أثناء استكمال البرنامج لاستمارة الإبلاغ المؤسسي لعام 2017 وانتقال 12 بلداً إضافياً إلى الخطط الاستراتيجية القطرية بحلول نهاية العام.

26- ورحب المجلس بتقرير الأداء السنوي الشامل والمفصل وأثنى على أداء البرنامج القياسي بشأن جمع الأموال والوصول إلى المستفيدين في عام 2016، وشدد على عمله في حالات الطوارئ فيما يتعلق بظاهرة النينيو كمثال إيجابي للإنذار المبكر الذي يؤدي إلى التبكير في التمويل والإجراءات. وفي حين استجاب البرنامج لعدد غير مسبوق من الطوارئ المعقدة المدفوعة بالزلازل - سنة من المستوى 3 وسبعة من المستوى 2 - وتلقى أعلى مستوى من المساهمات الطوعية في تاريخه - 5.8 مليار دولار أمريكي، أنفقت نسبة 80 في المائة منها على إنقاذ الأرواح في إطار الهدف الاستراتيجي 1 - لاحظ بعض الأعضاء النتائج الأقل إيجابية التي تحققت في إطار الهدفين الاستراتيجيين 2 و3 ونقص التمويل في مجالات متنوعة. وحث المجلس على بذل مزيد من الجهود للتعاون مع الشركاء الذين يوفرون ميزات مقارنة في مجالات بناء القدرة على الصمود والتغذية والأمن الغذائي الطويل الأمد وسبل كسب العيش من أجل سدّ هذه الفجوات، وتعزيز الدعوة بين المانحين بشأن التمويل المتعدد الأطراف والمتعدد السنوات وغير المخصص لدعم الهدفين الاستراتيجيين 2 و3 والاستجابة لحالات الطوارئ الأقل جذباً للأنظار.

27- وطلب بعض أعضاء المجلس تصنيفاً أكثر تفصيلاً للبيانات حسب البلد والجنس والعمر والإعاقة، والإبلاغ بمزيد من التركيز عن استيعاب الإعاقة وأحكام الحماية فيما يتعلق بالبرمجة النقدية. ورُجّب بالإبلاغ المستمر عن المستفيدين الذين يجري الوصول إليهم من خلال الصناديق الاستثنائية، فمثل هذه الآليات تساعد على بناء القدرات الوطنية في البلدان المتوسطة الدخل. وحث المجلس البرنامج على ضمان أن لديه آليات لشكاوى المستفيدين وتعليقاتهم تؤدي وظيفتها في جميع البلدان الشريكة.

28- وأعرب المجلس عن تطلعه لمزيد من الالتزام والمعلومات المفصلة بشأن تحديث هيكل تقرير الأداء السنوي من أجل الإبلاغ في المستقبل طبقاً لخارطة الطريق المتكاملة وإطار النتائج المؤسسية.

29- وشكرت الأمانة المجلس على دعمه وأعربت مثله عن قلقها إزاء النقص الكبير في تمويل الهدفين الاستراتيجيين 2 و3 وحالات الطوارئ الأقل جذباً للأنظار: فجهود البرنامج في سبيل الابتكار والتشارك لاستخدام آلياته للتمويل بالسلف من أجل سدّ فجوات التمويل لا يمكن أن تحقق سوى نجاح محدود عندما تكون نسبة التمويل المتعدد الأطراف 7 في المائة مقارنة بنسبة مستهدفة تبلغ 30 في المائة. وتوفر خارطة الطريق المتكاملة، ولا سيما سلاسل النتائج الكاملة المدرجة في الخطط الاستراتيجية القطرية، للمانحين فرصة تخصيص الأموال حسب الحويلة أو البلد، بدلاً من تخصيصها حسب النشاط.

30- وأعاد البرنامج تأكيد التزامه بالسعي إلى تحسين طرق إبلاغ المانحين بشأن أدائه. ومع انخفاض التمويل من القطاع الخاص في عام 2016 بسبب التغييرات التي طرأت على أكبر المانحين الخاصين للبرنامج وتراجع الإيرادات المتلقاة من المؤسسات، تنظر الأمانة في القيام باستثمارات ذات شأن - من المقرر مناقشتها مع المجلس في المشاورات المقبلة - تتعلق بالوصول إلى تدفقات تمويلية جديدة يُركّز فيها على عطاء الأفراد عبر المنصات الاجتماعية والنقالة كما أوضح المدير التنفيذي.

قضايا السياسات

تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة (2017/EB.A/3) (للموافقة)

31- شكرت الأمانة المجلس على دعمه والتزامه بشأن عملية خارطة الطريق المتكاملة، التي تؤهل البرنامج لتنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة والعمل في المجال المشترك بين العمل الإنساني والإيماني وحفظ السلام. وكانت التعقيبات على الخطط الاستراتيجية القطرية التجريبية الثماني الأولى إيجابية، ومن شأن اتباع نهج أكثر مرونة في التنفيذ أن يتيح مزيداً من الوقت للتعلّم.

- 32- ورحب المجلس بزيادة المرونة، وهو ما سييسر استجابة البرنامج للطوارئ المتعددة ويسمح بمزيد من الوقت لاستيعاب الدروس المستفادة ومناقشة التغييرات في اللانحة العامة للبرنامج ونظامه المالي. بيد أن الهيكل المزدوج خلال الانتقال من برامج البرنامج "التقليدية" إلى الخطط الاستراتيجية القطرية قد تكون له آثار على الموارد والإبلاغ والأداء. وأكد الأعضاء على أن تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة لا يجب أن يقوّض قدرة البرنامج على توفير المساعدة المنقّدة للأرواح.
- 33- وحثّ أعضاء المجلس على مواصلة التشاور بشأن الدروس المستفادة ونشر وثائق خارطة الطريق المتكاملة في الوقت المناسب بجميع اللغات الرسمية وتعميم الاستعراضات الوطنية للقضاء على الجوع، حيثما أمكن. وفي معرض الترحيب بالمشاورات الإضافية بشأن التفويض الموقت للسلطة قبل القرار النهائي في نوفمبر/تشرين الثاني، دعا الأعضاء إلى وضع استراتيجيات أوضح للخروج؛ وإبراز التنقيحات المتعلقة بالاستجابة للأزمات بمزيد من الوضوح؛ وتوفير معلومات عن أي تحديات تتم مواجهتها لدى مواصلة الخطط الاستراتيجية القطرية مع أولويات الحكومة.
- 34- وأكد الأعضاء أهمية ربط الحصائل الاستراتيجية للخطط الاستراتيجية القطرية بمجالات التركيز، وهو ما سييسر تقديم المانحين للأموال طبقاً لتدفقات تمويلية محدّدة؛ وناشد بعض الأعضاء المانحين زيادة مخصصاتهم لأنشطة البرنامج الإنمائية ودعوا أيضاً على نحو أعمّ إلى تقديم المزيد من المساهمات المتعددة الأطراف إلى البرنامج. ورحب الأعضاء بمواءمة خارطة الطريق المتكاملة مع عملية الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وطلبوا مزيداً من المعلومات في هذا الصدد خلال المشاورات غير الرسمية المقبلة، ملاحظين أن مبادرة "وحدة العمل في الأمم المتحدة" توفّر فرصاً لزيادة التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها وسائر وكالات الأمم المتحدة.
- 35- وأفادت الأمانة بأن الهيكل المزدوج يعمل جيداً حتى الآن. وسوف يُستشار المجلس بشأن التغييرات في الإبلاغ الناجمة عن خارطة الطريق المتكاملة؛ وتفويضات السلطة المقترحة، بما في ذلك تلك التي تؤثر في إبراز الاستجابة للأزمات؛ ونماذج الإبلاغ. وسوف يصدر جدول زمني لتقديم إطار النتائج المؤسسية الجديد. ولن تُقدّم الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية إلى المجلس لأنها قائمة على مشروعات معتمدة موجودة. وإضافة إلى ذلك، أوضحت الأمانة أن الاستعراضات الاستراتيجية الوطنية للقضاء على الجوع متاحة لأعضاء المجلس، بيد أن موافقة البلدان لازمة لنشر أي نتائج على الملأ. وتساعد الخطط الاستراتيجية القطرية بعض البلدان على تعريف أهدافها وأنشطتها فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.
- 36- ووافق المجلس على إجراء الموافقة عن طريق المراسلة على تنقيحات ميزانيات المشروعات وتمديد المدد الزمنية للخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية.

تحديث عن دور البرنامج في الاستجابة الإنسانية الجماعية (2017/EB.A/4) (لنظر)

- 37- لخصت الأمانة، لدى تقديم التحديث، الجهود التي بُذلت مؤخراً لتعزيز التعاون في الميدان واستثمار ولايات كل من الشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وظلت الأولويات تتضمن تعزيز البرمجة النقدية ومواءمة الإبلاغ مع سائر الجهات الفاعلة وبناء قدرات الشركاء الوطنيين والمحليين.
- 38- وشكر المجلس الإدارة على التحديث وأثنى على قيادة البرنامج المستمرة للعمل الإنساني العالمي؛ وخلال استيفاء البرنامج لولاياته الأساسية المتمثلة في الاستجابة للأزمات، عمل أيضاً كميسر حاسم لعمل جهات فاعلة أخرى في مجال العمل الإنساني – عن طريق توفير الخدمات المشتركة والاضطلاع بمسؤوليات تنسيقية استراتيجية من خلال قيادته للمجموعات – وساهم في عمليات الاستعراض الاستراتيجي والشراكات التعاونية. وأعرب الأعضاء عن دعمهم للتخطيط المشترك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الذي يهدف إلى إيجاد طرق لتحويل المساعدة من الرعاية والصيانة إلى الاعتماد على الذات وتضمين دعم سبل كسب العيش التي تُركّز على التغذية. وأثنى الأعضاء على تركيز البرنامج على التقديرات المشتركة للاحتياجات وتجربته لطرائق إبلاغ منسقة مع الشركاء المنفذين، وطلبوا مزيداً من المعلومات عن النتائج.
- 39- ولاحظ المجلس التقدم المحرز بشأن التزامات القمة العالمية للعمل الإنساني، وأثنى على البرنامج لاتباعه طرق عمل جديدة لسد الفجوة بين المساعدة الإنسانية والإنمائية. وينبغي مواصلة الجهود في المجالين الاستراتيجيين لتعزيز تنفيذ وتمديد البرمجة

القائمة على النقد والدعوة إلى زيادة الاستثمارات المتعددة السنوات بشأن تعزيز قدرات الاستعداد للاستجابة على المستويين المحلي والوطني بغية بناء قدرة أوسع على الصمود.

40- ولاحظ المجلس أنه ينبغي لعملية وضع التفاصيل الدقيقة الجارية الآن لخارطة الطريق المتكاملة أن تراعي ضرورة التكيّف مع السياق. فثمة إمكانية لتضمين النزاعات والتشرد والهجرة على نحو أفضل كدوافع لانعدام الأمن الغذائي، كما أن ثمة حاجة للنظر في الطريقة التي يُمكن أن يُسهم بها البرنامج في عمليات المصالحة الوطنية وبناء السلام دون أن يُضحي بمبادئه الإنسانية الأساسية لعدم التحيز والحياد.

41- ودعا عدّة أعضاء المانحين إلى توفير موارد كافية للاستجابة للأزمات، استيفاءً لالتزام خطة عام 2030 بعدم تخلف أحد عن الركب. ومن شأن تحويل الأموال المتلقاة من صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ إلى الشركاء المنفذين في توقيت أنسب أن يُعزّز من الفعالية، واستفسر عدّة أعضاء عن كيفية تحديد البرنامج لموعد طلب مثل هذه الأموال الخارجة عن آلياته المرنة الداخلية للتمويل. ولاحظ عدّة أعضاء أن الأموال غير المخصصة تؤدي إلى مكاسب في الكفاءة، وشجعوا المانحين على زيادة مثل هذه المساهمات.

42- وسلطت الأمانة الضوء في إجابتها على إمكانية التمويل التكميلي من خلال شراكة البرنامج مع البنك الدولي؛ وأكدت أنها ستواصل العمل على نحو وثيق مع المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كجزء من مجموعة الهجرة العالمية؛ ولاحظت أنها أبلغت عن العديد من جوانب التزامات القمة العالمية للعمل الإنساني من خلال تقرير الأداء السنوي وكذلك المنهاج الإلكتروني للعمل والالتزامات والتحول الذي يتولى صيانتها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ وشددت على أن البرنامج يعمل على نحو وثيق مع منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بشأن الدعوة المشتركة؛ وأوضحت أن قرارات التماس التمويل من صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ تُتخذ عادةً على المستوى القطري. وفيما يتعلق بأولويات تحقيق طريقة العمل الجديدة وضمان المساءلة أمام المجموعات السكانية المتضررة وتشجيع الطريقة النقدية، شددت الإدارة على أهميتها في مواصلة العمل بدعم قوي من المجلس في هذه المجالات الاستراتيجية وأعربت عن التزامها بتوفير تحديثات منتظمة. وفي إجابة على طلب المجلس لمزيد من المعلومات الموضوعية عن مشاركة البرنامج في الاستعراض الوظيفي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، عرضت الأمانة إتاحة تقرير الفريق الاستشاري الذين يشاركون فيه البرنامج.

خطة تنفيذ سياسة التغذية (2017/EB.A/5) (للنظر)

43- قدّمت الأمانة خطة العمل المنطلقة من القاعدة والمحددة الأولويات، التي جرى وضعها بالتعاون مع خبراء في التغذية ومكاتب ميدانية وجهات فاعلة إقليمية وربطها على نحو وثيق بعمليات خارطة الطريق المتكاملة والخطط الاستراتيجية القطرية فيما يتعلق بالتأكد على تعزيز الشراكات والعمل مع الحكومات. وسوف يغطي تمويل الخطة الأنشطة التجريبية وتكلفة الشراكة وتجميع الدروس المستفادة ووضع أدوات إرشادية وتنمية القدرات الداخلية، ولكنه لن يغطي جميع أنشطة البرنامج التغذوية. وسوف تُقدّم تقديرات التكاليف خلال اجتماع المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني.

44- ورحب أعضاء المجلس بنهج الخطة المنهجي تجاه سوء التغذية وتركيزها الإقليمي. وأكدوا على أهمية إشراك الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة، وتوخي الحذر فيما يتعلق بتضارب المصالح. ويُمكن للتعاون مع الوكالات الأخرى أن يكون أساسياً لتلافي ازدواج الجهود؛ ويُمكن أن يكون للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أيضاً دور.

45- وعلق بعض الأعضاء بأن تقوية الأغذية لا تكون ضرورية إذا أُتيحت أغذية محلية جيدة النوعية؛ وبالتالي قد يساعد العمل في سبيل تحسين سبل كسب العيش بين أصحاب الحيازات الصغيرة على معالجة النقص في المغذيات الدقيقة، إلى جانب التنقيف التغذوي للمجموعات السكانية المستهدفة والتدريب التغذوي لجميع العاملين في البرنامج.

46- وذكر الأعضاء الحاجة إلى تحسين قدرة الرصد والتقييم والمؤشرات التغذوية. وأثنوا على إدراج القدرة على الصمود في السياسة ولكنهم رأوا أن ذلك غير مُجسّد بشكل كامل في خطة التنفيذ، التي يُمكن أن تشمل أيضاً المزيد بشأن معالجة الفقر والأسباب الجذرية لسوء التغذية. واقترح بعض الأعضاء أن يوازن البرنامج عمله بشأن بناء قدرة الحكومات مع أنشطة تلبية

احتياجات المستفيدين مباشرة من أجل ضمان استخدام التمويل على النحو الأمثل. وشملت القضايا المثارة الأخرى أهمية تعميم المساواة بين الجنسين في العمل التغذوي، وإمكانات برامج توزيع النقد، والعلاقة بين التقرم والهزال.

47- وشكرت الأمانة المجلس على تعليقاته ولاحظت أن إيلاء المزيد من الانتباه للروابط بين التقرم والهزال يمثل تحولاً مهماً في جهود مكافحة سوء التغذية. وفي حين تنطوي البرمجة القائمة على النقد على إمكانات، فثمة بحوث جارية لتوضيح أثرها على التغذية؛ فبدون التثقيف التغذوي قد لا يُنفق المال على أغذية صحية. وسوف يوافق المجلس بأحدث المعلومات عن نتائج البحوث. ويشمل دعم البرنامج لتقوية الأغذية مشروعاً لتقوية الأرز المنتج محلياً في مالي، وهو يأمل أن يكرره في مناطق أخرى في المستقبل. وتُسَلَّمُ شعبة التغذية بأهمية تعميم المساواة بين الجنسين في برامج التغذية، وصياغة المؤشرات التغذوية رقمياً من أجل تحسين التحليل.

تحديث عن سياسة المساواة بين الجنسين (2017/EB.A/6) (للنظر)

48- شكرت الأمانة المجلس على التزامه القيم بالمساواة بين الجنسين. ويتمثل الهدف النهائي للسياسة في ضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع عن طريق ضمان أن مختلف احتياجات الأولاد والبنات والرجال والنساء الذين يخدمهم البرنامج تؤخذ في الحسبان. ويتوقف نجاح السياسة على تحويل حياة الأشخاص، بالتعاون مع الشركاء. وتوفّر خارطة الطريق المتكاملة فرصاً معززة لتعميم الأنشطة التي تحقق تحولاً جنسانياً في برامج البرنامج والبرامج الوطنية من خلال الدعوة ودعم الاستعراضات الاستراتيجية للقضاء على الجوع. ويهدف البرنامج إلى تخصيص 15 في المائة من ميزانيته للأنشطة الجنسانية بحلول عام 2020، وكان قد استوفى أو تجاوز 14 مؤشراً من المؤشرات الخمسة عشر لخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بحلول نهاية عام 2016، محتلاً بذلك مركزاً قيادياً بين وكالات الأمم المتحدة.

49- واستجاب المجلس للتحديث بأول بيان مشترك بين القوائم يصدره على الإطلاق، وقد سلّم فيه بالدور الرئيسي للمساواة بين الجنسين بشأن العمل الإنساني والأمن الغذائي. وفي معرض تهنئة الأمانة على تعميم المساواة بين الجنسين والترحيب بالحصائل التسع لخطة عمل المساواة بين الجنسين، سلّط المجلس الضوء على الحاجة إلى التحليل الجنساني المعزّز من أجل السماح للبرنامج بقياس الآثار المختلفة لعمله على مختلف المجموعات وتكييف أنشطته تبعاً لذلك. ولاحظ المجلس، وهو يرحب بالالتزام بمعالجة مختلف احتياجات المجموعات السكانية المتضررة ودعم الحكومات في تعزيز المساواة بين الجنسين، أنه ينبغي أن تؤدي السياسة إلى نتائج بالنسبة لجميع أصحاب المصلحة في البرنامج – أي العاملين والمستفيدين والشركاء وغيرهم. وينبغي أيضاً مراعاة الآثار غير المقصودة لتدخلات البرنامج، وقد طلب المجلس مزيداً من المعلومات عن كيفية قياس قدرة العاملين وتمييزها في مجال الأنشطة الجنسانية. ولاحظ المجلس أن جميع مبادرات البرنامج تتطلب موارد كافية، وشجع الأمانة على مواصلة استثمار التقدم المحرز حتى الآن، وقياس الحصائل في خطة عمل المساواة بين الجنسين.

50- وشكرت الأمانة المجلس على دعمه، وأشارت إلى الأدوات الجديدة لزيادة قدرة العاملين والشركاء بشأن المساواة بين الجنسين من قبيل مجموعة الأدوات الجنسانية الخاصة بالبرنامج. ويجري تلافي العنف الجنساني والتخفيف منه عن طريق العمل مع الزملاء المعنيين بالحماية، كما أن أحد أهداف السياسة يتمثل في ضمان أن مساعدة البرنامج لا تُعرّض المستفيدين للمخاطر. ولا تشمل الشراكات المذكورة في هذا التحديث سوى تلك القائمة على مستوى المقر؛ وسوف تتضمن التحديثات المقبلة الشراكات القائمة على المستويات الأخرى.

مسائل الموارد والمالية والميزانية

الحسابات السنوية المراجعة لعام 2016 (2017/EB.A/7) (للموافقة)

51- قدّمت الأمانة الحسابات السنوية المراجعة لعام 2016 التي استعرضتها لجنة المراجعة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة. وكانت إيرادات المساهمات أعلى بنسبة 24 في المائة منها في عام 2015 وذلك أساساً بسبب ارتفاع المساهمات الواردة من مائتين رئيسيين من أجل الاستجابة للأزمة السورية. وقد ازداد أيضاً مجموع النفقات. وسلّطت الأمانة الضوء على التغيير الذي طرأ على السياسة المحاسبية بشأن إيرادات المساهمات، من أجل توفير معلومات مفيدة متعلقة بإيرادات المساهمات أقرت بالنسبة للسنوات المقبلة. وفيما يتعلق ببيان الرقابة الداخلية، سلّطت الأمانة

الضوء على إدراج جانبي ضعف إضافيين للرقابة الداخلية متعلقين بإدارة المخاطر المؤسسية والرقابة، وإدارة المواهب وتخطيط القوة العاملة.

- 52- وقد أصدر مراجع الحسابات الخارجي رأياً غير مشفوع بتحفظات بشأن الحسابات السنوية وأدرج تسع توصيات في تقريره.
- 53- ورحب المجلس بالسياسة المحاسبية الجديدة لتسجيل المساهمات المتعددة السنوات، وزيادة اهتمام البرنامج بإدارة المخاطر والرقابة، بما في ذلك من خلال استخدام الاستعراضات الاستباقية للنزاهة. وحث الأعضاء الأمانة على تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي. ومن شأن تعزيز الضوابط الداخلية وزيادة الشفافية أن يزيدا المانحين ثقة، مما يساعد على ضمان المزيد من التمويل المستدام، ويدعم المجلس جميع الجهود الرامية إلى الحدّ قدر الإمكان من التدليس والفساد. وتتسم هذه القضايا بأهمية خاصة في بيئات عمل البرنامج العسيرة وبالنسبة لزيادة استخدامه للتحويلات القائمة على النقد.
- 54- وفي معرض الإجابة عن النقاط المثارة، أكدت الأمانة أن بيانات الضمان تُدرس بإمعان ويُطعن فيها من جانب الإدارة. وترد الخسائر التالية للتنفيذ وإجراءات التخفيف منها بالتفصيل في تقرير منفصل؛ وتتجم الخسائر عن بيانات التشغيل المحفوفة بالتحديات، ولا سيما في جنوب السودان، والجمهورية العربية السورية، واليمن. وعقب المناقشات التي جرت في اجتماع الإدارة العالمي، سوف توجّه موارد متمسمة بالأولوية لتعزيز خطي الدفاع الأول والثاني. وتشمل خطة الإدارة لعام 2018 العمل على دمج إدارة المخاطر المؤسسية والرقابة في هيكل وحيد مركزي. وسوف تعمل الأمانة مع المجلس على تعريف عتبات المخاطر ومستوى المخاطر الذي يُمكن تقبله، بما في ذلك أثر مخاطر التدليس.
- 55- وأضاف مراجع الحسابات الخارجي أن بالإمكان إدراج فحص نظم الرقابة الداخلية في خطته السنوية لمراجعة الحسابات كجزء من موضوع تناوله مراجعة الأداء في المستقبل.

بيان مشترك بين القوائم بشأن الرقابة

- 56- في بيان مشترك بين القوائم بشأن الرقابة، طلب المجلس إطار رقابة شاملاً، وهو ما تلقتّه الإدارة بصورة إيجابية. وفي هذا الصدد، أعرب المجلس عن تطلعه لعرض يُقدّم عن هذا الإطار من أجل التشاور والإعراب عن آرائه، بما في ذلك إمكانية اتخاذ مزيد من الإجراءات، حسب الاقتضاء.

سياسة الكشف عن تقارير الرقابة (2017/EB.A/8) (للموافقة)

- 57- ذكّرت القائمة بأعمال المفتش العام بالنيابة المجلس بأنه عقب اعتماد سياسة مكافحة التدليس ومكافحة الفساد في عام 2015 قام مكتبها بإجراء استعراضات استباقية للنزاهة لم تكن مشمولة بسياسة الكشف عن تقارير الرقابة. ويتمثل الهدف من هذه السياسة المحدثة في إدراج إجراءات وشروط الكشف عن تقارير الاستعراضات الاستباقية للنزاهة في السياسة القائمة ومواءمتها مع تلك المنطبقة على تقارير التحقيقات.
- 58- ورحب المجلس بالسياسة المحدثة. وأكد الأعضاء على أهمية حماية سرية المعلومات الحساسة وطلبوا توضيحات بشأن اتخاذ القرارات بشأن هذا الموضوع.
- 59- وردت الأمانة بأن المعلومات المتضمنة في تقارير الاستعراضات الاستباقية للنزاهة وغير الخاضعة للكشف يُمكن أن تتفحّ من قبل مكتب المفتش العام، أحياناً بعد مناقشة الأمر مع المدير التنفيذي أو الإدارة، لأسباب تتعلق بالسرية؛ وتتضمن مثل هذه المعلومات أسماء الأفراد.

تعيين عضوين من أعضاء لجنة مراجعة الحسابات (2017/EB.A/9) (للموافقة)

- 60- أبلغ نائب المدير التنفيذي المجلس باختيار عضوين جديدين في لجنة مراجعة الحسابات لكي يحل محل السيد James A. Rose والسيدة Irena Petruškevičienė اللذين تنتهي مدة عضويتها في 29 يوليو/تموز 2017. ومن بين 309 طلبات إجمالاً، اختار فريق اختيار مكون من ممثلين عن إدارة البرنامج والمجلس التنفيذي ولجنة مراجعة الحسابات السيد Pedro Guazo (المكسيك) والسيدة Agnieszka Słomka-Gołębiowska (بولندا)، استناداً إلى مؤهلات المرشحين وضماناً للتوزيع الجغرافي العادل في تكوين لجنة مراجعة الحسابات.

61- وقد وافق المجلس على هذين التعيينين.

الاختصاصات المنقحة للجنة مراجعة الحسابات (2017/EB.A/10) (للموافقة)

62- قدّمت أمينة المجلس الاختصاصات المنقحة، والتي تتجسد فيها أنشطة الرقابة المعززة التي يضطلع بها البرنامج والتغييرات التي طرأت على الهيكل التنظيمي والتعديلات التي أدخلت على سياسة السفر المؤسسية.

63- ورحب المجلس بالاختصاصات المحدثة. واسترعى الأعضاء الانتباه إلى الاقتراحات التي طرحتها اللجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن إجراء مزيد من التفتيح للاختصاصات، ولا سيما بشأن استعراض فترة عدم الارتباط السابقة للتعيين وعملية الاختيار وتعيين أعضاء لجنة مراجعة الحسابات. ودعوا أيضاً إلى استعراض الاختصاصات على نحو أكثر شمولاً؛ فعلى سبيل المثال، تماشياً مع الممارسة الشائعة في منظومة الأمم المتحدة، ينبغي أن يكون للجنة مراجعة الحسابات أمينها الخاص بالإضافة إلى دعم الأمانة.

64- وشكرت الأمينة المجلس على تعليقاته وأكدت أنه، خلال الاجتماع المقبل لهيئة مكتب المجلس التنفيذي، سينظر الأعضاء في كيفية استيعاب اقتراحات لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة. وفيما يتعلق بدعم الأمانة، وُضعت الترتيبات الراهنة عندما بدأت لجنة مراجعة الحسابات ممارسة الإبلاغ الثنائي للمجلس بالإضافة إلى المدير التنفيذي. وسوف تنظر الأمانة في موضوع تعيين أمين خاص بعد استعراض الممارسة الشائعة في الأمم المتحدة، وتُبلغ المجلس تبعاً لذلك.

التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات (2017/EB.A/11) (للمنظر)

65- قدم رئيس لجنة مراجعة الحسابات عرضاً عاماً للنقاط الرئيسية في التقرير. وفيما يتعلق بإدارة المخاطر المؤسسية والضوابط الداخلية، توصي لجنة مراجعة الحسابات بانتهاج سياسة عدم التسامح مطلقاً مع حالات التدليس المعروفة أو المشتبه بها، ولكنه لاحظ أنه لا مفر، لتصميم البرامج، من قبول مستوى ما من المخاطر في البيانات التي يعمل فيها البرنامج. وناشد رئيس لجنة مراجعة الحسابات المانحين عدم المطالبة بإعادة مساهماتهم عند اكتشاف تدليس، مقارنةً بموقف دافعي الضرائب الذين يتوقعون الحصول على تخفيض بسبب الخسائر الناجمة عن التدليس في نظم الحماية الاجتماعية.

66- وتشمل التوصيات الأخرى ضمان إدارة النظم والعمليات على المستوى التنظيمي الأكثر ملاءمة؛ فعلى سبيل المثال، قد يكون من الأفضل تصريف أمور التحويلات القائمة على النقد من خلال نظام مركزي بدلاً من ترك المكاتب القطرية تضع نظمها الذاتية بنفسها.

67- وحدّد الرئيس، مع اقتراب فترة ولايته في لجنة مراجعة الحسابات من نهايتها، أربعة تحديات تواجه البرنامج: (1) إكمال تنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية بحلول نهاية عام 2018؛ (2) تعيين مدير رفيع المستوى لتنسيق برامج التحويلات القائمة على النقد وتحسينها على الصعيد العالمي؛ (3) إنشاء فريق خبراء من القطاع الخاص لضمان أن يُسائر البرنامج التطورات التكنولوجية؛ (4) مضاعفة المساهمات من القطاع الخاص بحلول الدورة السنوية المقبلة.

68- وشكر المجلس رئيس لجنة مراجعة الحسابات على آرائه القيمة ورحب بالتقدم المبلغ عنه بشأن تعزيز الرقابة الداخلية. وتناظر النتائج التي توصلت إليها لجنة مراجعة الحسابات تلك التي توصلت إليها هيئات رقابية أخرى، مما يؤكد أهميتها. وطلب الأعضاء أن تُوَرَّع التحديات الأربعة على المجلس، وأعربوا عن اتفاقهم معها، بيد أنهم اقترحوا توخي مزيد من المرونة في تنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية من أجل إتاحة الوقت للتعلّم من التجربة. ودعا الأعضاء إلى التنفيذ الفوري للإجراءات الواردة في تقارير الاستعراضات الاستباقية للنزاهة وتنمية المهارات والضوابط من أجل البرامج القائمة على النقد. وأعرب البعض عن استعدادهم للمساعدة في وضع بيانات مستوى المخاطر الذي يُمكن تقبله وعتبات المخاطر.

69- وأضاف رئيس لجنة مراجعة الحسابات أن جهود جمع الأموال ينبغي أن تستهدف الأفراد إلى جانب المؤسسات، وأن الأمر يقتضي الاستثمار في عمليات جمع الأموال والبنية التحتية الخاصة بجمعها.

70- وتعهّدت الأمينة بتوزيع التحديات الأربعة على المجلس، وأفادت المفتشة العامة بأن دليل الاستعراضات الاستباقية للنزاهة سيصدر في وقت متأخر من الأسبوع.

التقرير السنوي للمفتش العام ومذكرة من المدير التنفيذي بشأنه (2017/EB.A/12) (للنظر)

71- قدّمت القائمة بأعمال المفتش العام بالنيابة تقريرها، الذي خلص - بناءً على العمل المُنجز والتغطية المحققة - إلى أنه لا توجد أي أوجه ضعف مهمة في الضوابط الداخلية والحوكمة وممارسات إدارة المخاطر، وإن كان حدّد مجالات تستدعي انتباه الإدارة. وفي ظلّ الإشارات التي تُنبئ بارتفاع مستويات المخاطر نتيجة لنموذج الأعمال الدينامي للبرنامج وزيادة عدد حالات الطوارئ، سناقش مكتب المفتش العام احتياجاته المستقبلية من الموارد مع المدير التنفيذي ولجنة مراجعة الحسابات من أجل ضمان أن مراجعة الحسابات تحقق تغطية مناسبة. وأكد المكتب أيضاً أنه يعكف على تعميم نهج الاستعراضات الاستباقية للنزاهة وعلى وضع الدليل الخاص بهذه الاستعراضات في صيغته النهائية.

72- وكرر المدير التنفيذي التزامه بتعزيز الرقابة والشفافية وطلب من جميع أعضاء المجلس أن يُعلموه، هو وإدارة البرنامج، بشواغلهم وآرائهم وأسئلتهم بشأن إدارة المخاطر.

73- ولاحظ المجلس أن التقرير شديد الوضوح والتفصيل، ويقدر أن الضوابط الداخلية والحوكمة وممارسات إدارة المخاطر في البرنامج تبعث على الرضا، وإن كانت ثمة مسائل تتعلق بتطبيقها؛ والإدارة تستجيب جيداً لهذه النتائج. وأعرب الأعضاء عن تقديرهم للاهتمام بمكافحة التدليس والفساد والأخذ بالاستعراضات الاستباقية للنزاهة والالتزام بالاستجابة لشواغل المجلس بمراجعة إدارة المخاطر المؤسسية. وطلبوا مزيداً من المعلومات عن ميزانية مكتب المفتش العام وأكدوا ضرورة توخي العناية في التخطيط للمراجعة وتخصيص الموارد، من أجل ضمان عدم إغفال أي مجالات مخاطر، مسلطين الضوء على التحويلات القائمة على النقد والطوارئ من المستويين 2 و3 كمجالات بديهية جديرة بالانتباه، ولا سيما بالنظر إلى قدرة الاستجابة للطوارئ التي كادت تبلغ منتهاها.

74- وأجابت القائمة بأعمال المفتش العام بالنيابة على النقاط المثارة. فحالات التأخير في تنفيذ توصيات المراجعة نجمت عن عدم وجود سبل وصول آمنة في بعض البلدان، وغير ذلك من التحديات؛ كذلك يتطلب تنفيذ التوصيات التي تقتضي تغييراً تحويلياً وقتاً أطول. ومجموع الإنفاق على التقييم أعلى منه على المراجعة والتحقيق لأن جزءاً منه يُستمد من ميزانيات المشروعات؛ ويُمكن للمجلس أن ينظر فيما إذا كان ثمة مجال لتحميل نفقات عمل مكتب المفتش العام على البرامج مباشرة، حيث إن هذه النفقات كانت تُحمّل حتى الآن على ميزانية دعم البرامج والإدارة.

75- وأكد رئيس لجنة مراجعة الحسابات أن المفتش العام يتمتع بالاستقلال المطلوب، بما في ذلك الوصول مباشرة إلى المجلس، وحثّ البرنامج على ضمان الأموال الكافية لمكتب المفتش العام؛ فمثل هذه الاستثمارات تجلب عائدات جيدة. وأضافت الأمانة أن خطة الإدارة لعام 2018 ستضمن اقتراحات أكثر تحديداً بشأن إدارة المخاطر. وسوف تقدّم خطة عمل بشأن مخاطر التدليس في وقت مبكر من عام 2018، عقب إكمال مكتب المفتش العام تقديراً لمخاطر التدليس.

تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن اللامركزية، ورد إدارة البرنامج عليه (2017/EB.A/13) (للنظر)

76- أثنى مراجع الحسابات الخارجي على جهود البرنامج لإعادة الهيكلة، التي اضطلع بها في السياق العسير لزيادة الاحتياجات الإنسانية وتنامي التنافس على التمويل. وقد استفادت المكاتب الإقليمية مما صار لديها من مسؤوليات أكبر وأدوات جديدة وعملية مبسطة للموافقة على المشروعات. وأما التحديات المتبقية فتتعلق بعبء العمل وعدم وضوح ولاية المكاتب الإقليمية ومنع التدليس والنفقات الكبيرة بين المكاتب القطرية.

77- وأكدت الأمانة أن العمل بدأ بشأن توضيح أدوار شعب المقر والمكاتب الإقليمية ومسؤولياتها؛ وأنه ينبغي لإضفاء مزيد من اللامركزية على المسؤوليات أن يجسّد الكفاءة والفعالية والمخاطر. وسوف تُستعرض قدرة البرنامج على مواصلة وجوده في البلدان في سياق التحوّل نحو الخطط الاستراتيجية القطرية؛ والمكاتب القطرية الصغيرة ذات قيمة كبيرة، بيد أن الأمر يحتاج إلى تقدير إمكانية استدامتها.

78- ورحب المجلس بعملية الوفاء بالعرض وتحقيق أهدافها. وأكد بعض الأعضاء على أهمية زيادة أوجه الكفاءة على أساس التمويل والاحتياجات، مع الأخذ باستراتيجيات الدمج والخروج. وأعرب عن التقدير للجهود المتزايدة المبذولة لكشف التدليس.

- 79- وأعرب الأعضاء عن قلقهم من أن تنفيذ التوصيات 3 و4 و5 قد تكون له آثار على دور البرنامج في السياقات الإنمائية واقترحوا أن يعيد البرنامج تقدير مدى ضرورة الوجود التمثيلي في بلدان ليست لديها خطة استراتيجية قطرية كاملة التمويل. وينبغي إشراك المكاتب القطرية والحكومات المضيفة في هذه القرارات، والتي ينبغي أن تراعي مبدأ "عدم تخلف أحد عن الركب". وينبغي أن يأخذ استعراض المكاتب الإقليمية في الحسبان التحديات الفريدة التي يواجهها كل مكتب.
- 80- ورداً على هذه النقاط وغيرها من النقاط المثارة، أضاف مراجع الحسابات الخارجي أن فجوة التمويل والمستوى المتزايد للاحتياجات الطارئة يقتضيان إعادة النظر في وجود البرنامج في بلدان يُمكن للموارد الوطنية فيها أن تدعم الأمن الغذائي. وسلم بأن أي قرارات في هذا الصدد سيكون لها تداعيات سياسية وكذلك تشغيلية.
- 81- وأكدت الأمانة أن عمل البرنامج في مجالي الطوارئ والمساعدة الإنسانية ليس موضع خلاف، وإنما عدم إمكانية تحويل التمويل المخصص للطوارئ إلى التدخلات التي تعالج الأسباب الجذرية. وتيسر عملية الخطط الاستراتيجية القطرية المناقشات بشأن توسيع قاعد الشركاء المساهمين لدى البرنامج من أجل دعم العمل على معالجة الأسباب الجذرية للجوع. وللبلدان المضيفة نفسها أن تضطلع بدور حيوي في هذا الصدد.

تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن التغييرات في الموارد البشرية، ورد إدارة البرنامج عليه (2017/EB.A/14) (للنظر)

- 82- سلط مراجع الحسابات الخارجي الضوء على النتائج والتوصيات الرئيسية الواردة في التقرير. وتشمل المجالات المحددة لاتخاذ إجراءات ممكنة: مواءمة معايير التعيين مع فئات التوظيف؛ واستعراض مستوى أجور الخبراء الاستشاريين؛ وتحسين أدوات تقدير الأداء واستخدامها؛ واستحداث أدوات لتخطيط القوة العاملة وتطبيقها بمزيد من الاتساق عبر البرنامج. وشدد على الشواغل المتعلقة باستخدام البرنامج طرائق العقود القصيرة الأمد وعقود الخبراء الاستشاريين لإنجاز حصّة متزايدة من عمله، ملاحظاً أن مزايا تعيين الموظفين بموجب مثل هذه الشروط – السرعة النسبية والمرونة وفعالية التكاليف عموماً – أدت إلى انتشار هذه الممارسات على نطاق واسع عبر منظومة الأمم المتحدة، ولكن مؤكداً على ضرورة استعراض مبادئها التوجيهية وترشيدهم مهام واختصاصات مختلف فئات الموظفين.
- 83- ولخصت الأمانة ردها على هذه النتائج. فالإدارة تتفق مع 9 من التوصيات الأربع عشرة، وقد اتخذت بشأن العديد منها بالفعل إجراءات؛ وبالنسبة للتوصيات الخمس المتبقية، تتفق الإدارة مع مبادئ الموارد البشرية التي تستند التوصيات إليها، ولكنها شددت على أن الظروف التشغيلية للبرنامج تؤثر في تطبيق هذه المبادئ بشكل عام في الممارسة العملية. ويجري العمل استجابة للشواغل المتعلقة باستخدام الخبراء الاستشاريين وغير ذلك من طرائق التعاقد بدلاً من تعيين موظفين بعقود محدّدة المدة، بما في ذلك تحديد ما إذا كان يُرَجَّح لمهمة أن تدوم أكثر من 12 شهراً؛ وتنفيذ التعيين التنافسي لجميع الخبراء الاستشاريين بحلول نهاية عام 2017؛ واستعراض أجور الخبراء الاستشاريين استناداً إلى الجهات المتخذة أساساً للمقارنة مع عمليات البرنامج. وقد استكشف البرنامج إمكانية تأمين وظائف دولية ولكنه لاحظ أن المبادئ الإنسانية الدولية تقضي بعدم تعرّض الموظفين لأي ضغوط ممكنة من السلطات المحلية. ويخطط البرنامج للأخذ بمنصّة جديدة للتصدي على نحو أفضل لقصور الأداء، كما يستكشف خيارات تطبيق عنصر من الأجر يتعلّق بالأداء.
- 84- ورحب المجلس بتقرير مراجع الحسابات الخارجي وأعاد تأكيد تنويبه بقوة العمل في البرنامج، بصرف النظر عن الحالة التعاقدية، باعتبارها ركيزة المنظمة، وأثنى على التزامها بمساعدة من هم أشد احتياجاً. وفيما يتعلق باستخدام طرائق العقود القصيرة الأمد وعقود الخبراء الاستشاريين، شدد عدّة أعضاء في المجلس على أن البرنامج يحتاج إلى المرونة لتعيين أفضل الموظفين والاستجابة بفعالية وسرعة للأوضاع المتغيرة، بيد أنهم لاحظوا أن مثل هذه العقود تثير مخاطر على السواء للبرنامج – إمكانية ضياع الذاكرة المؤسسية – ولقوته العاملة – إمكانية القصور في تطبيق أعلى معايير العمل الدولية وأفضل ممارسات الموارد البشرية. وأثنى المجلس على إجراءات الاستجابة التي اتخذتها الإدارة، وشجعها على اتباع نهج شامل ومرع للسياق لدى تقييم القيمة مقابل المال لطرائق العقود، وأكد أهمية احترام التزام القوة العاملة في البرنامج، بما في ذلك عن طريق توفير المزيد من فرص التطوير الوظيفي ومواصلة النظر في تأمين الوظائف حيثما يكون مناسباً. وسلط أحد أعضاء المجلس الضوء على الاختلافات بين تقرير مراجع الحسابات الخارجي وتغطية تقرير الأداء السنوي للموارد البشرية، مقترحاً استعراض مؤشرات الأداء الرئيسية المختارة الواردة في تقرير الأداء السنوي.

تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي (2017/EB.A/15) (لنظر)

- 85- أفادت الأمانة بإغلاق 29 من التوصيات التي كانت لم تنفذ بعد في عام 2016 أو صدرت بشأن الحسابات السنوية المراجعة لعام 2016 والبالغة 61 توصية، بما يمثل معدّل إنجاز قدره 48 في المائة مقابل 46 في المائة في السنة السابقة.
- 86- وأثنى المجلس على التقدم المحرز، مؤكداً على أهمية التنسيق والشراكات للاستجابة الإنسانية الفعّالة وضرورة مواصلة تحسين ممارسات شراء الأغذية وبناء قوة عامل مرنة وماهرة للاستجابة السريعة للطوارئ. وشجع البرنامج على توفير تحديثات عن تحسين الرقابة الداخلية بشأن شراء الأغذية وتحديد طرق تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال أنشطة التغذية المدرسية.
- 87- وأحاطت الأمانة علماً بهذه النقاط وأضافت أن مسائل الشراء المحددة في الاستعراضات الاستباقية للنزاهة تجري معالجتها جنباً إلى جنب مع تلك الواردة في توصيات مراجع الحسابات الخارجي.

تقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2016) (2017/EB.A/16) (لنظر)

- 88- قدّمت الأمانة التقرير مذكراً بأن هذه الأدوات استُحدثت لضمان قدرة البرنامج على توفير المساعدة في الوقت المناسب لمن يحتاجونها، ومشدّدة على الاختلافات بين الآليات المتنوعة من زاوية التمويل وأغراضها الثلاثة المتباينة، وهي: (1) تقديم السلف للمشروعات التي تحتاجها، من خلال الإقراض الداخلي للمشروعات وحساب الاستجابة العاجلة والتمويل بالسلف الكلية؛ (2) شراء مخزونات الأغذية مسبقاً من أجل تقليص الوقت اللازم للتسليم من خلال مرفق الإدارة الشاملة للسلع؛ (3) توفير التمويل بالسلف للخدمات المؤسسية من أجل السماح للبرنامج بتنفيذ مبادرات مؤسسية واسعة النطاق لتحقيق وفورات في التكاليف. وأشارت الأمانة مجدداً، وهي تستعرض اتجاهات استخدام كل آلية في عام 2016، إلى أن الإقراض الداخلي للمشروعات هو أحد أكثر الأدوات فعالية لتلافي انقطاع خطوط الإمداد من خلال السلف الداخلية؛ وقد ازداد استخدام هذا الإقراض بدرجة يُعتد بها منذ إنشائه في عام 2004. وجُزّب التمويل بالسلف الكلية، وهو شكل جديد من الإقراض الداخلي للمشروعات، في عام 2016، وقدّمت نتائج استعراض خارجي إلى المجلس خلال مشاورة عقدت مؤخراً. وأما مرفق الإدارة الشاملة للسلع فقد سرّع بدرجة يُعتد بها من تسليم الأغذية للمستفيدين، مقلصاً الوقت اللازم للتسليم إلى 46 يوماً مقارنة بالوقت اللازم في حالة الشراء التقليدي وهو 120 يوماً.
- 89- وكرر المجلس دعمه لمجموعة آليات التمويل بالسلف في البرنامج باعتبارها أدوات لاستيفاء التزام "عدم تخلف أحد عن الركب". ولاحظ أن حساب الاستجابة العاجلة، رغم كونه أداة قيمة لضمان قدرات الاستجابة الفعّالة، ممّول بما يقل كثيراً عن هدف تمويله السنوي وهو 200 مليون دولار أمريكي، مما يوحي بأن ثمة مجالاً لتحسين الأمانة تواصلها بشأن فوائد هذا الحساب والطرق التي يُمكن بها للمانحين أن يفيّدوا عمليات البرنامج بالمساهمة فيه. ولاحظ المجلس أن ثمة خطراً في حالات كثيرة من أن آليات التمويل بالسلف – وخاصة التمويل بالسلف الكلية – ربما تُعطي انطباعاً بأن العمليات "ممولة بالفعل" في حين أن الأمر يقتضي مزيداً من المساهمات؛ وبغية التصدي لهذا الخطر يتعيّن بذل جهود متواصلة لشرح كيفية عمل هذه الآليات وتوفير صورة أوضح عنها للمانحين. وأثنى المجلس على عرض الأمانة باعتباره يساعد على تكوين فهم أوضح لمختلف الآليات، ولكنه شدّد على بذل المزيد لتأكيد دور هذه الأدوات في تلافي انقطاع خطوط الإمداد، وحثّ على زيادة الدعوة بين المانحين في هذا المجال.
- 90- وشكرت الأمانة المجلس على دعمه وأكدت أنها ستواصل السعي إلى بناء فهم أفضل بين جميع أصحاب المصلحة بشأن الجوانب التقنية الوظيفية لهذه الآليات المعقدة. وتتطلع الأمانة إلى العمل مع المجلس والمانحين بشأن تبسيط الآليات حيثما أمكن، ولا سيما نتيجة لتجربة التمويل بالسلف الكلية. ولاحظت أن الأمر يقتضي مزيداً من الإجراءات لتحسين إبراز صورة الأموال المقدمة من المانحين في إطار حساب الاستجابة العاجلة ومرفق الإدارة الشاملة للسلع. واتفقت الأمانة مع شواغل المجلس بشأن عدم استخدام حساب الاستجابة العاجلة بكامل إمكاناته وكررت مناقشتها المانحين أن يسندوا أولوية أكبر لهذه الأداة القيمة لتقديم الأموال المنقذة للأرواح.

تقارير التقييم

تقرير التقييم السنوي لعام 2016، ورد الإدارة عليه (2017/EB.A/17) (للنظر)

91- قدّمت مديرة التقييم التقرير المكوّن من ثلاثة أجزاء. وقد ركّز تجميع نتائج التقييم في الجزء 1 على الاستجابة للطوارئ وتنمية القدرات. وأكدت التقييمات أن الاستجابة للطوارئ هي جانب القوة الرئيسي للبرنامج في حين حدّدت مجالاً للتحسين بشأن النشر السريع للموظفين والتكامل مع استراتيجيات مستدامة لنقل المسؤولية، وعلى نطاق أعمّ، الشراكات ومراعاة المسائل الجنسانية وبناء القدرات الوطنية وتقييم الاحتياجات لدعم تصميم البرامج. وتناول الجزءان 2 و3 التطورات التي طرأت على وظيفة التقييم في البرنامج.

92- ولاحظت الإدارة أن التقييم يجري تضمينه في جميع أنشطة البرنامج. وسوف تساعد خارطة الطريق المتكاملة والخطط الاستراتيجية القطرية في معالجة العديد من القضايا التي تمس المنظمة ككل وسلّط عليها الضوء، وستزداد عملية التقييم قوة مع زيادة عدد الخطط الاستراتيجية القطرية التي تنفّذ وتقيّم.

93- وأثنى المجلس على وضوح التقرير وهيكله. وأكد الأعضاء على ضرورة تعزيز الشراكات واستثمار جوانب التآزر بين البرنامج والمنظمات الأخرى، وأوصوا بأن تُجرى التقييمات بصورة مشتركة حسب الاقتضاء. وينبغي إيلاء الأولوية للتركيز الجنساني على امتداد دورة حياة البرامج. واتفق الأعضاء على أن خارطة الطريق المتكاملة يُمكن أن تُعزّز استخدام التقييم.

94- ولاحظ بعض الأعضاء جوانب ضعف في البيانات المتاحة لتقدير البرامج القطرية. ويتسم وجود قاعدة أدلة قوية بأهمية حيوية بالنسبة لتصميم العمليات واتخاذ القرارات البرمجية. وينبغي للبرنامج أن يضمن ما يكفي من الموظفين لدعم التقييم، كما ينبغي أن يكون جميع العاملين على علم بسياسة التقييم الجديدة. ولاحظ أعضاء أن الصلة بين تقييمات البرامج وإدارة المخاطر المؤسسية ليست واضحة. وينبغي الربط بين جميع الوظائف الرقابية في هيكل مشترك، كما ينبغي مواءمة مؤشرات الأداء مع إطار الإبلاغ المؤسسي.

95- ولاحظ الأعضاء أن تقرير التقييم يقدم استنتاجات مماثلة لما جاء في تقارير سابقة. وينبغي تضمين الدروس المستفادة من التقييمات في عملية الخطط الاستراتيجية القطرية. وطلب بعض الأعضاء توضيحاً لدور موظفي التقييم الإقليميين.

96- وشكرت المديرة المجلس على آرائه. وشدّدت على أن مكتب التقييم يعكف على تعزيز التحليل الجنساني في التقييم. ويتعيّن تحقيق التوازن بين عمليات المراجعة والتقييم. ويعمل البرنامج مع شركاء بشأن التقييم. ويُحسّن موظفو التقييم الإقليميون قدرة التقييم اللامركزية كما أن لهم أدواراً في أنواع عديدة أخرى من التقييم.

97- والإدارة واثقة من تحسين البرنامج لقدرته على الاستجابة للطوارئ وتركيزه الجنساني وجمعه للبيانات في الوقت الحقيقي من أجل مساعدة المكاتب القطرية على تحسين تصميم البرامج ورصدها.

تقرير موجز عن تقييم استراتيجية الشراكة المؤسسية، ورد الإدارة عليه (2017/EB.A/18) (للنظر)

98- قدّمت مديرة مكتب التقييم عرضاً عاماً لنتائج التقييم الرئيسية، المطلوبة لأغراض المساءلة والتعلّم. وفي حين حقق البرنامج تقدماً نحو استيفاء غالبية النتائج الخمس لاستراتيجية الشراكة المؤسسية، ما زال هناك مجال واسع لزيادة الأثر. ويتطلب اعتماد عقلية الشراكات حسبما يتوخّى في خارطة الطريق المتكاملة قيادة ثابتة ومستدامة ومساءلة معزّزة وزيادة الموارد وتقوية القدرات ونظماً أكثر متانة لجمع النتائج.

99- ورحبت الإدارة بالنتائج المفيدة التي تساعد على تعزيز الأداء والمساءلة وتكييف الخطط الاستراتيجية القطرية تبعاً لسياق تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة. وقد أحاطت علماً بالتوصيات الست وشرعت في إجراءات للاستجابة لها.

100- ورحب المجلس بالتقييم المهمّ والمناسب التوقيت، مشدداً على أن الشراكات القوية والشاملة والمتكاملة على جميع المستويات التي تشارك فيها الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني ستكون أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وحثّ عدّة أعضاء من المجلس البرنامج على تعزيز التعاون مع العلماء والأكاديميين من أجل تحسين الفوائد الطويلة الأمد المتاحة من خلال هذه الشراكات على النحو الأمثل.

- 101- وفيما يتعلق بالنتائج والتوصيات، أشار المجلس إلى جوانب قصور التنفيذ في مجالات الشراء والمحاسبة والتأخير في وضع استراتيجيات الشراكة الإقليمية، وشجع على اتخاذ إجراءات على هذه الجبهات. ولاحظ المجلس الافتقار إلى معلومات عن الميزانية، وطلب معلومات عن ميزنة الشراكات في الخطة الاستراتيجية الجديدة (2017-2021). وأيد عدة أعضاء التوصية بأن تتضمن كل خطة استراتيجية قطرية خطة العمل بشأن الشراكة كعنصر إلزامي.
- 102- ولاحظ أحد أعضاء المجلس أن البرنامج أسند لجهات خارجية 93 في المائة من التسليم، وسلط الضوء على ضرورة تعزيز الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بالشراكات ووجود نظم لجمع البيانات النوعية عن الشراكة، وطلب مزيداً من المعلومات عن تدفق التمويل من المكاتب القطرية التابعة للبرنامج إلى المستفيدين.
- 103- ورحبت مديرة مكتب التقييم بتقدير المجلس للتقرير وشددت على أهميته الأوسع نطاقاً بالنسبة للمناقشات الجارية في الأمم المتحدة بشأن نوع الشراكات التي تتخرب فيها منظمات الأمم المتحدة؛ وكررت تقديرها لالتزام الإدارة الثابت والإيجابي واستجابتها الشاملة.
- 104- وأكدت الأمانة، وقد أحاطت علماً بتعليقات المجلس، أن تنفيذ أداة المكاتب القطرية للإدارة الفعالة (كوميث) سيعزز جمع البيانات النوعية؛ وأقرت بأن الاستثمار في التدريب المناسب على نحو أفضل للغرض بشأن الشراكات على جميع المستويات ووضع خطط العمل على المستويين القطري والإقليمي ما زال من الإجراءات ذات الأولوية؛ وتعهدت بتزويد الشركاء بمزيد من البيانات عن تدفق الأموال كلما توافرت.

حالة تنفيذ توصيات التقييم (2017/EB.A/19) (للنظر)

- 105- قدمت الأمانة التحديث عن تنفيذ توصيات التقييم. وكانت هذه الوثيقة قد قدمت للمجلس في البداية للعلم فقط ولكن، بناءً على طلب المكتب، تُقدّم في الدورة من أجل السماح للمجلس بالنظر فيها. ويمثل التقدم في تنفيذ ردود الإدارة أحد المؤشرات الرئيسية لأداء الإدارة، وقد أدرج في إطار المساءلة للمديرين القطريين منذ عام 2015.
- 106- ويحقق البرنامج تقدماً جيداً بشأن تنفيذ التدابير المقترحة بدعم وتعقيبات من شُعب المقر والمكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية. ويتتبع النظام الراهن ردود الإدارة وإجراءات المتابعة للتقييمات المركزية، في حين يجري استحداث نظام مماثل للتقييمات اللامركزية. وكررت الأمانة التزامها بتحسين التخطيط والأداء عبر البرنامج بأسره.
- 107- ولم تبدر من المجلس تعليقات على التقرير.

الحافظة الإقليمية للجنوب الأفريقي

- 108- قدمت المديرية الإقليمية بالنيابة عرضاً عاماً للوضع في الجنوب الأفريقي الذي يواجه النزاع والحرب في الشمال والتحديات المتعلقة بظاهرة النينيو في الجنوب. وخلال الاستجابة غير المسبوقة للجفاف في الفترة 2016/2015، استثمرت موارد داخلية واستُخدمت طرائق جديدة وطُبق تركيز جنساني في مختلف أبحاثه. والتوقعات الحالية بشأن المحاصيل جيدة، بيد أن ظاهرة النينيو ما زالت تمثل تهديداً للسنة المقبلة، كما أن غزو دودة الحشد أضرت بجميع بلدان الإقليم تقريباً. ويمثل بناء القدرة على الصمود وشبكات الأمان أولويات عالية بينما تتعافى البلدان من الجفاف.
- 109- وسلطت المديرية الإقليمية بالنيابة الضوء على الوضع العسير لجمهورية الكونغو الديمقراطية حيث فرّ أكثر من مليون شخص من النزاع. وتعاني نسبة تتجاوز 40 في المائة من السكان من انعدام الأمن الغذائي، ومع وجود 3.7 مليون من المشردين داخلياً على الصعيد الوطني يتردى الأمن الغذائي بسرعة. وتتضرر البلدان المجاورة أيضاً من وصول اللاجئين. وفي ظل عدم وجود تمويل، يُبنى مستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية بالخطر.
- 110- وشكر المجلس المديرية الإقليمية بالنيابة على عرضها وأعرب مثلها عن قلقه إزاء غزو دودة الحشد. وأشار الأعضاء إلى الآثار البعيدة المدى لتغير المناخ والتحديات الهائلة التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأكدوا على ضرورة العمل قبل أن يتحول انعدام الأمن الغذائي إلى مجاعة، وحثوا البرنامج على مواصلة العمل على نحو وثيق مع الشركاء على تعزيز النظم الوطنية لإنتاج الأغذية وتوزيعها. ورحب الأعضاء بمساعدة البرنامج للاجئين في أنغولا ودعوا إلى مواصلة ذلك.

111- وشدّدت المديرية الإقليمية بالنيابة على ضرورة رصد دودة الحشد ومكافحتها من أجل تلافي حدوث أضرار جسيمة في محصول العام المقبل. وشكرت المجلس على دعمه للتبكير في الاستجابة والوقاية. والبرنامج مستعد لتزويد الحكومات بالخبرة التقنية لتيسير برامج الوقاية وتعزيز القدرة على الصمود. ويوفّر البرنامج الدعم للأجنيين في أنغولا بالتعاون مع اليونيسف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتتسم الاستجابة في الوقت المناسب بأهمية حيوية لتلافي المجاعة وسوء التغذية في المنطقة.

الخطة الاستراتيجية القطرية لموزامبيق (2017-2021) (2017/EB.A/20) (للموافقة)

112- قدّمت المديرية القطرية الخطة الاستراتيجية القطرية لموزامبيق، وهي أحد البلدان الأشد تعرضاً للكوارث في العالم حيث تعاني نسبة قدرها 25 في المائة من الأسر من انعدام الأمن الغذائي ويعاني نصف الأطفال تقريباً دون الخامسة من العمر من التقزم. وقد أدت عملية تشاورية شاملة بقيادة مشتركة مع الحكومة إلى ست حصائل استراتيجية، تركز كلها على شراكات قوية، لتوجيه مساعدة البرنامج لموزامبيق في وضع حدّ للجوع ونقص التغذية.

113- وصادق المجلس على الخطة الاستراتيجية القطرية لموزامبيق، وأثنى على مستوى الملكية الوطنية الواضح في الطريقة التشاركية لوضعها وتماشيها مع استراتيجيات الحكومة وأولوياتها وإدراجها كعنصر مركزي في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية: فمن شأن مثل هذه الشراكة الراسخة والطويلة الأمد أن تشجّع نوع التآزر بين العديد من أصحاب المصلحة اللازم لسدّ الفجوة بين العمل الإنساني والإنمائي وتعزّز الأمن الغذائي الطويل الأمد وتحقق أهداف التنمية المستدامة. ونوّه عدّة أعضاء بالتركيز على توفير تنمية القدرات والدعم التقني للعاملين الوطنيين على جميع المستويات لتمكينهم من تنفيذ سياساتهم الذاتية وضمان تحقيق الأهداف وطول أمد النتائج. ومن شأن مبادرات من قبيل تعاون الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها لتعزيز سبل كسب العيش بين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال الدعم المقدم من مركز الامتياز في البرازيل لبرنامج التغذية المدرسية الوطني أن تعود بفوائد عديدة.

114- وأثنى المجلس على إدماج المجموعات الضعيفة، بما في ذلك الدعم المحدّد المقدم للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وللنساء والبنات، ولكنه شجع مزيداً من التركيز على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. واقترح عدّة أعضاء إسناد أولوية أعلى للتغذية، بالنظر إلى معدلات التقزم المرتفعة للغاية، وشجعوا عقد شراكات أكثر طموحاً وأفضل صياغة مع سائر الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة في هذا الصدد.

115- وشكرت المديرية القطرية المجلس على دعمه، وأوضحت أنه في حين أن الحصيلة الاستراتيجية للتغذية متواضعة نسبياً، توجد مبادرات مثل دراسة "تكلفة الجوع" تساعد على إبراز وضع التغذية في موزامبيق؛ ويرعى البرنامج أيضاً دراسات ومبادرات من شأنها أن تُحدّد أكثر المجالات فعالية بالنسبة للاستثمار، كما يوفّر خدمات سلسلة الإمداد للشركاء الذين يعالجون سوء التغذية الحاد. وأكدت للمجلس أن إدماج الإعاقة مُدرّج في النهج المتّبع على نطاق المنظومة، وأن البرنامج ينتج إلى رسم خرائط مشتركة لهشاشة الأوضاع مع الشركاء من أجل تقدير المجموعات السكانية المستهدفة واختيارها.

الخطة الاستراتيجية القطرية لناميبيا (2017-2022) (2017/EB.A/21) (للموافقة)

116- لاحظت المديرية القطرية، في معرض تقديمها الخطة الاستراتيجية القطرية، أن الفجوات في قدرات المؤسسات والنظم والموارد البشرية الوطنية هي أكبر العقبات في سبيل القضاء على الجوع في ناميبيا. وتهدف الخطة الاستراتيجية القطرية إلى التصدي لبعض هذه الفجوات، وهي مستندة إلى الاستعراض الاستراتيجي للقضاء على الجوع والدروس المستفادة من البلدان التي جُربت فيها الخطة وإلى المشورة التي قدمها المجلس. وتتضمن الخطة حصيلتين استراتيجيتين: تلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية خلال العام؛ وإنتاج أدلة ومعارف بشأن قضايا الجوع لإثراء الحوار بشأن السياسات وتصميم البرامج من قبل الحكومة. ومن المتوقع أن توفّر الحكومة معظم المبلغ اللازم خلال مدة الخطة، وهو 6 ملايين دولار أمريكي، كما أن المكتب القطري يسعى إلى التواصل مع مانحين جدد، بما في ذلك في القطاع الخاص، من أجل سدّ العجز.

117- ورحب المجلس بالخطة الاستراتيجية القطرية باعتبارها استجابة سليمة للفرص والتحديات في ناميبيا، وهي بلد يتسم بوجود نظام وطني جيد للحماية الاجتماعية وحكومة ملتزمة بتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي ومعدل مستقر للنمو الاقتصادي. وسلط الأعضاء الضوء على اهتمام الخطة بالمساائل الجنسانية، بما في ذلك وضع مؤشرات للتغذية المراعية للاعتبارات الجنسانية

وتشجيع التحول الجنساني من خلال البرامج الاجتماعية والاقتصادية للحكومة، علماً بأن 70 في المائة من المزارعين في البلد هم من النساء. وسوف تُعزّز الخطة البرنامج كشرية تقني للحكومة، كما أنها تُوفّر نموذجاً يُمكن أن يفيد بلدان أخرى.

118- وشكرت المديرية القطرية المجلس على دعمه وأعدت تأكيدات التزام المكتب القطري بتعميم المساواة بين الجنسين ووضع التحول الجنساني في مقدمة أنشطته، في ظل توجيه خطة عمل المساواة بين الجنسين.

الخطة الاستراتيجية القطرية لجمهورية تنزانيا المتحدة (2017-2021) (2017/EB.A/22) (للموافقة)

- 119- سلط المدير القطري الضوء على العناصر الرئيسية في الخطة الاستراتيجية القطرية، التي تتماشى على نحو وثيق مع أولويات الحكومة وبرامجها. وتهدف أنشطة الخطة إلى التصدي لانخفاض المحاصيل الزراعية ودعم اللاجئين وغيرهم من المجموعات السكانية الضعيفة وخفض معدلات سوء التغذية وتشجيع الابتكار. ويُطبّق تركيز جنساني عبر كامل الخطة. وهي تتوخى تحوّل الأنشطة تدريجياً إلى ملكية الحكومة بما يتفق مع تطلعات البلد لبلوغ وضع البلدان المتوسطة الدخل بحلول عام 2025.
- 120- ورحب المجلس بالخطة الاستراتيجية القطرية ونوّه بالدعم المقدم للزراعة وإدماج الأبعاد الجنسانية والتعاون الوثيق مع الحكومة وسائر الشركاء. وأعرب الأعضاء عن اهتمامهم بمعرفة المزيد عن مفهوم "مركز الابتكارات" والإطار الشامل للاستجابة للاجئين. ولاحظ البعض أنه ينبغي لجهود مكافحة سوء التغذية أن تشمل تدخلات بشأن الصحة والمياه والإصحاح والنظافة، واستفسروا عما إذا كانت هناك خطط لبناء قدرة المنظمات غير الحكومية المحلية. ورحب آخرون بالاستثمار في سلاسل القيمة في تنزانيا ولكنهم أعربوا عن القلق إزاء العدد الكبير من المبادرات غير المنسقة الجارية بالفعل في القطاع الزراعي.
- 121- وشكر المدير القطري المجلس على استجابته المفعمّة بالحماس. وسوف يقدم المكتب القطري مزيداً من المعلومات عن مركز الابتكارات للأعضاء المهتمين. وأكثر من نصف شركاء البرنامج من المنظمات غير الحكومية منظمات محلية، بما في ذلك كل منظمات تحالف "من المزرعة إلى السوق". وسلّم المدير القطري بكثرة المبادرات في مجال الزراعة وسلط الضوء على النسبة الكبيرة من السكان العاملين في الزراعة وعائداتها المخيبة للآمال. ويُمكن معالجة هذا الوضع بالتعاون مع الحكومة والشركاء.
- 122- وفيما يتعلق بسوء التغذية، دعا البرنامج منظمة الأغذية والزراعة واليونيسف ومنظمة الصحة العالمية للمشاركة في برامج الوقاية والعلاج في منطقتين من البلد. ويمثّل جمع الأموال من أجل اللاجئين تحدياً. وسوف يُفصح عن الدروس المستفادة من الإطار الشامل للاستجابة للاجئين، ومن المتوقع أن يعود النهج الجديد بالفائدة على اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة على السواء. ويُمكن أن تؤدي التحويلات القائمة على النقد إلى تطوّر إيجابي في هذا المجال، وسوف يضمن البرنامج أن تستفيد منها المجتمعات المحلية المضيفة أيضاً بطريقة غير مباشرة.

الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

- 123- قدّم المدير الإقليمي عرضاً عاماً لعمل البرنامج في المنطقة التي تواجه تحديات هائلة ومعقدة ناجمة تقريباً بالكامل عن أزمات من صنع الإنسان. وفي ظل النزاع في العراق والجمهورية العربية السورية واليمن وانعدام الأمن الغذائي في آسيا الوسطى والأزمة الممتدة في دولة فلسطين، يصل البرنامج إلى 30 مليون شخص بما يقرب من 40 في المائة من ميزانيته الإجمالية. ففي اليمن، على سبيل المثال، تسبب الكوليرا وانعدام الأمن الغذائي الشديد معاناة غير مسبوقّة. ويؤدي نقص التمويل والصعوبات المتصلة بالوصول إلى عرقلة العمليات؛ ومن شأن عدم القدرة على استخدام ميناء جديدة أن يؤدي إلى تعليق البرنامج للعمليات وتفاقم انعدام الأمن الغذائي بشكل حاد.
- 124- ومن خلال التحويلات القائمة على النقد، استثمر ما يزيد على مليار دولار أمريكي في الاقتصادات المحلية عبر المنطقة. وشملت الأولويات تحسين الاستهداف وزيادة كفاءة التكاليف من خلال البرامج والشراكات القادرة على الاستجابة.
- 125- وأعرب المجلس عن تقديره لعمل البرنامج في المنطقة. واهتم الأعضاء على نحو خاص بالعمليات في آسيا الوسطى وليبيا، والمساعدة المقدمة للاجئين السوريين ومراعاة الاعتبارات الجنسانية، وطلبوا مزيداً من المعلومات عن مشروع نظام blockchain الابتكاري في الأردن. وأشار البعض إلى أن بإمكان مجلس الأمن أن يعلن الجديدة ملاذاً آمناً. وتساءل آخرون عما إذا كان المكتب الإقليمي يحتاج إلى قدرة إضافية في مواجهة هذه التحديات.

126- وأكد المدير الإقليمي، في إجابته على هذه النقاط وغيرها من النقاط المثارة، أن الخطط الاستراتيجية القطرية جارية بالنسبة للأردن ودولة فلسطين والجمهورية العربية السورية واليمن. وفي آسيا الوسطى، يُركّز البرنامج على التغذية المدرسية من خلال شبكات الأمان الوطنية. ووصل دعم البرنامج لللاجئين السوريين إلى 2.2 مليون شخص من الأشد احتياجاً.

127- وفيما يتعلق بالوضع في اليمن، يحتاج الأمر إلى حل سياسي؛ فالدعم الإنساني لا يوفّر سوى إغاثة مؤقتة. والوصول يمثل مشكلة في العراق أيضاً، حيث تساور البرنامج مخاوف بشأن المجموعات السكانية المحاصرة، وكذلك في ليبيا، حيث جرى الوصول إلى 70 000 شخص فقط من المجموعة المستهدفة وقوامها 150 000 شخص. ويعكف البرنامج، مع فريق الأمم المتحدة القطري، على دراسة إمكانية العودة إلى ليبيا للعمل من داخل البلد.

128- ونظام blockchain هو طريقة لتحويل الأموال للمستفيدين دون المرور عبر المصارف، وهو بذلك يقلل من تكاليف المعاملات. وقد نما المكتب الإقليمي بالفعل بدرجة يُعتد بها منذ الربيع العربي وبيدّل قصارى جهده للوفاء بالاحتياجات المتزايدة.

الخطّة الاستراتيجية القطرية للبنان (2018-2020) (2017/EB.A/23) (للموافقة)

129- قدّم المدير القطري الخطّة الاستراتيجية القطرية التي اشتملت على الآراء التي أعرب عنها أعضاء المجلس خلال المشاورة الأخيرة. وتُركّز الحصائل الاستراتيجية الأربع للخطّة على مواصلة المساعدة الإنسانية لتمكين الأسر من شراء الأغذية المغذية؛ وتدعيم القدرة على الصمود بين المواطنين اللبنانيين واللاجئين الضعفاء، عن طريق بناء قدراتهم وتعزيز الأصول الوطنية؛ ومواصلة المساعدة الغذائية للمواطنين اللبنانيين الضعفاء من خلال نظم شبكات الأمان الوطنية؛ ودعم الشراكات مع المؤسسات الوطنية والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من أجل تعزيز النظم وتحسين فعالية المساعدة. وتتوخى الخطّة الاستراتيجية القطرية درجة من المرونة من أجل السماح بالتكيف مع السياقات المتغيرة وضمان أفضل طرائق المساعدة مع رصد المسألة البرمجية باستمرار في الوقت نفسه.

130- وأثنى المجلس على مواءمة الخطّة الاستراتيجية القطرية مع الاستجابات الوطنية والتعاون مع الشركاء المحليين؛ والدعم المقدم للمجتمعات المحلية المضيئة الضعيفة؛ وإدراج البرمجة التي تؤدي إلى تحول جنساني من أجل التصدي لاحتياجات النساء والرجال والبنات والأولاد المتنوعة من الأمن الغذائي والتغذية؛ واستخدام أدوات ابتكارية لتحسين الكفاءة تتيح مزيداً من الخيارات للمستفيدين وتصور كرامتهم.

131- وأشار الأعضاء إلى الأدلة التي تبيّن المزايا النسبية للتحويلات النقدية المتعددة الأغراض على القسائم الإلكترونية، وشجعوا المكتب القطري على استخدام النقد حيثما يكون أكثر فعالية، استناداً إلى تقديرات السوق والأدلة على ما للمساعدة من أثر على الاقتصادات المحلية. وشدد الأعضاء أيضاً على أهمية تعزيز استراتيجيات إدارة المخاطر والتخفيف منها من أجل ضمان الرقابة ومنع التدليس على النحو المناسب لتعظيم حصائل البرامج وكفاءتها. وبالنظر إلى أنه من غير المرجح للاحتياجات أن تنخفض في المستقبل المنظور، ناشد أعضاء المجلس والمدير التنفيذي المانحين أن يواصلوا دعم أنشطة البرنامج، وأن يسمحوا باستخدام مساهماتهم بأكبر قدر ممكن من المرونة.

132- وبالنظر إلى أن دعم سبل كسب العيش مجال جديد بالنسبة للبرنامج، شدّد الأعضاء على أهمية التنسيق الوثيق والتعاون المعزّز مع الجهات الفاعلة الأخرى المعنية بسبل كسب العيش من أجل تلافي الازدواجية. وأشار الأعضاء إلى الشواغل التي تثيرها البيانات الخاصة بالتحوّل الذي طرأ على النظم الغذائية في لبنان – والتي تبيّن حدوث زيادة ذات شأن في استهلاك الكربوهيدرات والسكر والدهون – ودعوا البرنامج إلى ضمان أن التدخلات تُعزّز استراتيجياً الأغذية ذات القيمة الغذائية العالية.

133- وردا على هذه النقاط، لاحظ المدير القطري أن برنامج التغذية المدرسية يتضمن التدريب التغذوي واستخدام الأغذية المغذية المنتجة محلياً. وسوف يعتمد المكتب القطري أدوات وطرائق حسبما تسمح به السياقات وترتيبات تقاسم المخاطر مع المانحين.

الخطّة الاستراتيجية القطرية المؤقتة للسودان (2017-2018) (EB.A/24/2017) (للموافقة)

134- قدّم المدير القطري الخطّة الاستراتيجية القطرية المؤقتة للسودان، مسلطاً الضوء على فترة الاستقرار النسبي الحالية باعتبارها فرصة لكي يفي المجتمع الدولي بمسؤوليته الجماعية عن طريق الاستثمار في السودان للحيلولة دون عودته إلى حالة عدم

الاستقرار والنزاع. وتُحدّد الخطة خارطة طريق تتضمن أولويات في مجالات العمل الإنساني والإنمائي وبناء السلام، استناداً إلى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأول استراتيجيات متعددة السنوات على الإطلاق للاستجابة الإنسانية؛ وتستند حصائلها الاستراتيجية الست إلى خبرة البرنامج الطويلة في البلد وتغطي فترة التحوّل عن العملية الحالية الممتدة للإغاثة والإنعاش والبالغة 18 شهراً، في حين يمهد الاستعراض الاستراتيجي للقضاء على الجوع الطريق أمام الخطة الاستراتيجية القطرية.

135- ورحب المجلس بالخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة، وأثنى على التزام البرنامج المتين بالتواصل المفتوح مع المجلس والشركاء بشأن المضي قدماً. ونوّه الأعضاء بروية الخطة الجديدة بشأن إدماج العمل الإنساني والإنمائي، بما يتماشى مع "طريقة العمل الجديدة"، التي تقضي بالتحوّل من المساعدة المباشرة إلى تنمية القدرات وتوجيه السياسات ودعم البرامج الوطنية لبناء الاعتماد على الذات الطويل الأمد مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بقدرات الاستجابة للطوارئ.

136- وأيد المجلس تركيز الحصائل الاستراتيجية على المجالات التي يتمتع البرنامج فيها بأكبر قدر من الخبرة، وشدّد على أهمية تقوية الشراكات والتنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن اللاجئين، واليونيسف بشأن التغذية، ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن مساعدة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. ويُمكن زيادة التركيز في الخطة الاستراتيجية القطرية التالية على إمكانات السودان الواسعة بشأن التنمية الزراعية وزيادة الإنتاج وبناء الاعتماد على الذات وتعزيز التعاون مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها. وينبغي إدراج المبادرات التي تدعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ودعمها قدر الإمكان، بما في ذلك من خلال فرص التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبناء القدرات.

137- وأيد المجلس الجهود الرامية إلى التحوّل نحو البرمجة المستندة إلى مدى الضعف وطلب مزيداً من التفاصيل عن الوتيرة التي سيتم بها تنقيح تصنيف الأشخاص المشردين داخلياً. وفي معرض الإشارة إلى استمرار وصول اللاجئين من جنوب السودان خلال عام 2017، شدّد أحد الأعضاء على الحاجة إلى الشفافية في الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة وطلب مزيداً من المعلومات عن كيفية أخذ البرنامج في الحسبان الأعداد الكبيرة غير المتوقعة وتحديد أولويات الإجراءات إذا اقتضت الضرورة. وحثّ المجلس البرنامج على مواصلة المحافظة على قنوات اتصاله مفتوحة مع السلطات في السودان وفي جنوب السودان على حد سواء، وهو الأمر الذي كانت له أهمية حاسمة بالنسبة لفتح ثلاثة ممرات إنسانية.

138- وشكر المدير القطري المجلس على دعمه وأحاط علماً بتعقيباته القيمة وتعهده بالإبلاغ عن مختلف العروض المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

الحافظة الإقليمية غرب أفريقيا

139- بدأ المدير الإقليمي بملاحظة أن هذا الإقليم هو الوحيد في العالم الذي تزداد فيه أعداد الأطفال الذين يعانون من التقرم. ولم تحدث موجات جفاف منذ عام 2012 ومن المتوقع أن يكون موسم الأمطار جيداً، وقد ينطوي على مخاطر حدوث فيضانات، بيد أن موسم الجذب بدأ في مالي والنيجر ونيجيريا كما أن الأمن الغذائي مهتد في تشاد. ويكيف البرنامج برامجه للمساعدة الغذائية في هذه البلدان من أجل تعزيز قدرة الناس على الصمود للصدمات، بما في ذلك من خلال برنامج مشترك مع منظمة الأغذية والزراعة بشأن سبل كسب العيش. ويجري تعزيز المشاريع القائمة في منطقة الساحل من أجل مكافحة تدهور الموارد، والإبقاء على الأطفال في المدارس، وتوفير فرص العمل. بيد أن التمويل ينطوي على تحدٍ.

140- وسوف تُقدّم أغلب الخطط الاستراتيجية القطرية لبلدان الإقليم في عام 2018. و50 في المائة من موظفي المكتب الإقليمي هم من النساء، كما أن 85 في المائة من موظفيه الوطنيين يعملون بعقود محدّدة المدة. ويزداد التعاون مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، ويوائم المكتب الإقليمي أنشطته مع أنشطة البعثات الثنائية، بما في ذلك في بنين، حيث تساهم الحكومة بمبلغ 12 مليون دولار أمريكي سنوياً في برامج التغذية المدرسية وغيرها. وقد سلطت التقديرات الإقليمية الضوء على مسائل جنسانية وشواغل بشأن الحماية، ويعمل البرنامج على تخفيف التوتر وبناء القدرة على الصمود في المجتمعات المحلية، بما في ذلك من خلال المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول.

141- وشكر المجلس المدير الإقليمي على عمله القيم في الإقليم وشجع المانحين على مواصلة دعم هذا العمل.

142- ورداً على أسئلة الأعضاء، شرح المدير الإقليمي أنه بدلاً من الأخذ بهيكل جديد لتنسيق الاستجابة الإنسانية في منطقة الساحل، يجري تبسيط المبادرات العديدة الموجودة في المنطقة. وسوف يُنظر في إمكانية استدامة الإبقاء على 19 مكتباً قطرياً في نفس الإقليم وذلك في إطار استعراض التغطية الإقليمية والوطنية الذي يجري على نطاق البرنامج. وكانت المنطقة التي يغطيها المكتب الإقليمي الآن منقسمة من قبل إلى إقليمين فرعيين هما وسط أفريقيا وغرب أفريقيا.

الخطة الاستراتيجية القطرية للكاميرون (2018-2020) (EB.A/25/2017) (للموافقة)

143- أعاد المدير القطري إلى الأذهان العملية التشاورية الواسعة التي أنتجت الخطة الاستراتيجية القطرية: فقد كانت هذه الخطة، وهي الأولى في إقليمها، متوائمة مع المجموعة الواسعة من السياسات الإنمائية الوطنية والإقليمية وكذلك مع أهداف التنمية المستدامة، كما أنها تُجسد التزاماً مشتركاً من جانب البرنامج والحكومة بالتحول من الاستجابة للطوارئ إلى الإنعاش المبكر وبناء القدرة على الصمود الطويلة الأمد.

144- ورحب المجلس بالخطة الاستراتيجية القطرية وأثنى على مستوى الملكية الوطنية الذي يجسده دور الحكومة باعتبارها شريك التنفيذ الرئيسي للبرنامج واتساق الخطة الوثيق مع الاستراتيجيات الوطنية وروابطها الواضحة بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأيد الأعضاء الاستراتيجية العامة للبرمجة المتعددة القطاعات والمستندة إلى مدى الضعف التي تستهدف المجموعات السكانية المتضررة من النزاعات والتركيز على المناطق الأربع الأشد ضعفاً من البلد، كما أيدوا التحول من المساعدة غير المشروطة إلى نهج ذي أهداف أكثر تحديداً بشأن جميع عناصر السكان الذين يعانون من الضعف على نحو يُمكن التثبت منه. وطلب أحد الأعضاء توضيحاً بشأن كيفية اعترام البرنامج تحديد أولويات أنشطته في حالة تعرّض الموارد للقيود، مشجعاً التركيز على الأشد ضعفاً.

145- وشدد المجلس على أن التعاون الفعال مع مجموعة واسعة من الشركاء – من منظومة الأمم المتحدة ومن خارجها – يتسم بأهمية حاسمة بالنسبة لتحقيق رؤية الخطة الاستراتيجية القطرية بشكل كامل. وحثّ أحد الأعضاء البرنامج على صياغة خطته بمزيد من الوضوح فيما يتعلق بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونسيف من أجل وضع نهج مشترك بشأن استهداف الضعف.

146- وأعرب أحد الأعضاء عن قلقه بشأن تحول البرنامج بشكل كامل من علاج سوء التغذية الحاد المعتدل إلى الوقاية منه، مشيراً إلى أنه لا يوجد على ما يبدو في الكاميرون كيان لسد فجوة العلاج ومقترحاً التعاون مع اليونسيف لصياغة استراتيجية وخطة عمل مشتركتين بشأن التغذية لتعزيز الوقاية والعلاج على السواء.

147- وأشار عدّة أعضاء إلى احتياجات الكاميرون بشأن بناء القدرات وشددوا على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب وحثوا البرنامج على القيام بدور تيسيري في هذا الصدد.

148- وشكر المدير القطري المجلس على دعمه وأشار إلى أن البرنامج يسعى إلى توظيف موارد بشرية في الكاميرون، وأوضح أن دراسة مشتركة للضعف اكتملت مؤخراً مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل إثراء عملية تحديد الأهداف؛ وشرح أن تركيز البرنامج على الوقاية من سوء التغذية الحاد المعتدل جرى الاتفاق عليه مع الحكومة واليونسيف وأكد للمجلس أن البرنامج سوف يفي بالتزامه بعدم تخلف أحد عن الركب ومواصلة علاج سوء التغذية الحاد المعتدل حسب الاقتضاء؛ وسلط الضوء على ما للخط الساخن المجاني الخاص بالمستفيدين من أثر كبير على حمايتهم؛ وأكد أن البرنامج يعمل مع الحكومة على تحديد المجالات التي يُمكن فيها الاستفادة من فرص التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

الاستعراض الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ

149- أفاد المدير الإقليمي بأن عشرة بلدان في الإقليم أكملت استعراضاتها الاستراتيجية للقضاء على الجوع، بما في ذلك أول تنقيح رسمي لاستعراض استراتيجي سابق، في كمبوديا. ويعكف البرنامج على تقدير النهج الممكنة لإجراء الاستعراضات الاستراتيجية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبنما وغينيا الجديدة وبنما في عام 2018. وكانت النتيجة الرئيسية

للاستعراضات هي أن النمو البطيء في إنتاج الأغذية وفقر الاعتماد على الأرز وسرعة التوسع الحضري وعدم المساواة بين الجنسين وصدّات تغيّر المناخ تضرّ كلها بالأمن الغذائي في الإقليم.

150- واستجابةً لذلك، يُركّز البرنامج على تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، والحصول على الأغذية، والتغذية، والتخفيف من الكوارث والاستعداد لها. وتشمل المسائل الشاملة نوع الجنس والعمر والإعاقة والبرمجة الحضرية والحماية والتحليلات. وتشمل التحوّلات الكبرى في عمل البرنامج المواءمة على نحو أوثق مع الخطط الوطنية وأتباع نهج يشمل المجتمع بأسره والتخطيط الموجّه نحو الحاصل والاستثمارات في التقييم وتبادل المعارف والتحول من التنفيذ إلى التمكين ومراعاة الاعتبارات التغذوية واستخدام طرائق ونُهُج وشراكات جديدة، مع زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويجري تنفيذ ثلاث خطط استراتيجية قطرية كما أن أربع خطط أخرى في طريقها للتنفيذ.

151- وتثير تعبئة الموارد التحدي في البيئات الهشة التي تشهد أزمات ممتدة، كما في أفغانستان. وتشمل التحديات الأخرى انعدام الأمن في ميانمار بما يُجبر الناس على النزوح إلى بنغلاديش؛ وأسوأ فيضانات منذ 14 عاماً في سري لانكا؛ وأثار الإعصار مورا في بنغلاديش، حيث أُدرجت استجابة البرنامج ضمن الحويلة 2 من الخطة الاستراتيجية القطرية؛ وانعدام الأمن في الفلبين، بما أدّى إلى نزوح 200 000 شخص. بيد أن التهديد الذي تشكله ظاهرة النينو انخفض.

152- وشكر المجلس المدير الإقليمي على عمله في الإقليم. وسلّط الأعضاء الضوء على قيمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تحسين التخطيط الزراعي وتوزيع الأغذية واستحداث نهج جديدة بشأن النظم الغذائية.

مسائل أخرى

تقرير شفوي عن الزيارة الميدانية المشتركة للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي إلى نيبال

153- قدم المشاركون عرضاً لأبرز معالم زيارتهم المشتركة إلى نيبال: فبعد اتصالهم بفريق الأمم المتحدة القطري، الذي يضم 23 كياناً، والسلطات النيبالية في كاتمندو، انقسموا إلى أربع مجموعات لزيارة مشروعات يجري تنفيذها في مختلف أنحاء البلد من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والبرنامج. وكانت الأمم المتحدة تمر بمرحلة الانتقال من الاستجابة للطوارئ إلى الإنعاش وإعادة البناء، وتُرسي الأساس لتحويل التركيز من المساعدة الإنسانية إلى المساعدة الإنمائية بما يتماشى مع خطة عام 2030 والخطط الاستراتيجية لكل منظمة. وكان التعاون بين الشركاء من الأمم المتحدة والمجتمع المدني والحكومة مثالياً، حيث جرى تلافي الازدواج في الجهود واستثمرت ولايات كل منظمة لتحقيق النتائج.

154- ومن بين أكثر ما لوحظ إثارةً للانتباه الأثر الحافز لمنطقة التجمع الإنساني في كاتمندو، التي قلّصت بستة أشهر فترة الإنعاش التالية للزلازل، والدروس المستفادة منها التي توفّر ممارسات جيدة تصلح للتكرار في مناطق أخرى من نيبال وخارجها؛ والنتائج الملموسة في مجالي الملكية الوطنية والشؤون الجنسانية المتسمين بالأولوية، حيث شدّد عدّة مشاركين على التمكين الاقتصادي للنساء الذي يدعو إلى الإعجاب والآثار المتعددة الجوانب للمشروعات والجهود المجتمعية الرامية إلى تعزيز المؤسسات المحلية.

155- وشكر المشاركون جميع القائمين على تنظيم الزيارة العظيمة الفائدة وشدّدوا على قدرة النيباليين على الصمود في وجه التحديات. وبنبغي للبرنامج أن يواصل توفير خبرته الرائدة بشأن اللوجستيات والاستعداد للطوارئ والاستجابة لها والبرمجة القائمة على النقد لدعم أولويات نيبال الوطنية حسبما هي مصاغة في الخطة الاستراتيجية القطرية المقبلة. وبنبغي أن يقدم المجلس الموارد اللازمة لمواصلة حفز التحوّل الاقتصادي والاجتماعي الجاري.

الاستعراض الإقليمي لشرق ووسط أفريقيا

156- لخصّت المديرية الإقليمية الوضع المتردي في الإقليم، حيث أدّت آثار النزاع في جنوب السودان والجفاف في القرن الأفريقي إلى معاناة 23 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الشديد – أي بما يزيد عن العام السابق بثلاثة ملايين شخص. وقد جلب موسم الأمطار بعض التحسينات في المراعي وتوافر المياه، بيد أن كليهما يقلّ بدرجة ذات شأن عن المتوسط.

- 157- والعديد من مشاكل الإقليم مدفوع بالنزاعات، وهو ما يؤدي أيضاً إلى منع البرنامج من الوصول إلى الأشخاص المحتاجين. فعلى سبيل المثال، فرّ 1.7 مليون لاجئ من جنوب السودان إلى البلدان المجاورة، بما في ذلك 900 000 في أوغندا، حيث صار مخيم بيدي بيدي أكبر مستوطنة لاجئين في العالم. ولم يجر تمويل سوى 15 في المائة من خطة الإغاثة التي تأخذ زمام قيادتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مما يعرض للخطر استراتيجية حكومة أوغندا لتوفير الأراضي وفرص العمل للاجئين. ومن المنتظر أن يبيّن أحدث تصنيف متكامل لمراحل الأمن الغذائي بشأن جنوب السودان حدوث تحسينات في مناطق المجاعة حيث ركّز البرنامج دعمه، ولكن زيادة الاحتياجات في أماكن أخرى.
- 158- وفي الصومال، زاد البرنامج من مساعدته إلى خمسة أمثال ما كانت عليه من أجل الوصول إلى 2.3 مليون شخص. ومع وجود 600 000 أسرة مسجلة في نظامه الرقمي لإدارة المستفيدين والتحويلات (نظام سكوب) يستطيع البرنامج التحقق من المستفيدين وتوزيع الموارد وتتبع استخدامها بما ييسر التعزيز السريع للأنشطة. وتستخدم منظمة اليونيسف نظام سكوب ومن المنتظر أن تعتمد منظمة الأغذية والزراعة قريباً، بيد أن البرنامج يحتاج إلى الدعم لمواصلة هذا العمل.
- 159- وتتولى حكومات القرن الأفريقي قيادة الاستجابات للجفاف، إلى جانب البرنامج كشريك أساسي. وفي إثيوبيا، تصل المساعدة الغذائية المقدمة من البرنامج إلى 1.7 مليون شخص، ولكن انقطاع خطوط الإمداد بالمساعدة يبدو مرجحاً اعتباراً من أغسطس/آب بحيث لن يتمكن البرنامج من الوصول سوى إلى 25 في المائة من الأشخاص المحتاجين في المنطقة الصومالية. وفي كينيا، يعكف البرنامج على توسيع برامجه القائمة، وقد طلبت الحكومة مساعدته في تزويد 1.3 مليون شخص بالتحويلات القائمة على النقد.

الاستعراض الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

- 160- لخص المدير الإقليمي عمل البرنامج بشأن دعم الحكومات في تحقيق هدف التنمية المستدامة 2 وتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية وتدعيم الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها وتوحيد القيادة الوطنية. ويعكف البرنامج، استناداً إلى خبرته في العمل مع الحكومات استجابةً للفيضانات في بيرو في أبريل/نيسان 2017 ولزلازل عام 2016 في إكوادور، على دراسة طرق التصدي للطوارئ من خلال المساعدة التقنية وشبكات الحماية الاجتماعية الوطنية. ومن المقرر أن يوقع البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون الإقليمي بشأن الوجبات الغذائية المدرسية، والتغذية، والاستعداد للطوارئ والاستجابة لها، والقدرة على الصمود.
- 161- وقد انخفض سوء التغذية المزمن في الإقليم بنسبة 62 في المائة على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، بيد أن فرط الوزن والسمنة في ازدياد. ويؤدي وجود فرط التغذية ونقصها في أن معاً – "العبء المزدوج" لسوء التغذية – إلى فقدان الإنتاجية وإجهاد نظم التعليم وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي. وقد أدت برامج التغذية المدرسية التابعة للبرنامج إلى إطعام 2.3 مليون طفل وأفادت على نحو غير مباشر 40 مليون شخص آخرين عن طريق تعزيز الشراء المحلي. وبلغت حصّة التحويلات القائمة على النقد 50 في المائة من المساعدة الغذائية في الإقليم، إلى جانب آثارها المضاعفة على الاقتصادات المحلية.
- 162- وأدرجت في الخطة الاستراتيجية القطرية لبيرو وأمثلة لأنشطة ابتكارية، يتوخى فيها نشر المعلومات عن الأغذية الصحية من خلال برنامج تلفزيوني ووسائط التواصل الاجتماعي والجراند. وتتولى وزارات حكومية وشركاء خاصون تمويل هذه المبادرة، في حين يوفّر البرنامج وغيره من وكالات الأمم المتحدة الرسائل.
- 163- ويشهد الممر الجاف في أمريكا الوسطى رابع سنة على التوالي من الجفاف ويحتاج البرنامج إلى 20 مليون دولار أمريكي لتمويل الاستجابات في السلفادور وغواتيمالا وهندوراس. وفي أعقاب الإعصار ماثيو في هايتي، يساعد البرنامج 25 000 من الحوامل والمرضعات و27 000 طفل، كما يوفّر التحويلات القائمة على النقد من أجل 85 000 شخص من خلال أنشطة المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول. ومن المتوقع حدوث أعاصير قوية في عام 2017.
- 164- وأثنى المجلس على نهج البرنامج الابتكاري في الإقليم واستحدثاته ومبادرات جديدة يُمكن تطبيقها في أماكن أخرى.
- 165- وكرر المدير الإقليمي التزام المكتب الإقليمي بتعزيز القدرات في الإقليم.

مسائل التسيير والإدارة

تعيين المفتش العام ومدير مكتب الرقابة (2017/EB.A/26) (الموافقة)

166- قدّمت الأمانة عرضاً عاماً لعملية التعيين. فيعد فرز شعبة الموارد البشرية للطلبات، وعددها 203 طلبات، قام فريق اختيار مكون من نائب المدير التنفيذي ورئيس الديوان وسفير هولندا - ممثلاً للمجلس - ورئيس لجنة مراجعة الحسابات والمفتش العام في منظمة الأغذية والزراعة باستعراض القائمة المطوّلة التي تضم 29 مرشحاً ووضّعت قائمة مختصرة تضم 7 مرشحين لإجراء مقابلات معهم؛ وقد انسحب مرشح واحد قبل إجراء المقابلات. وبعد المقابلات، أوصى الفريق المدير التنفيذي بالمرشحين الأعلى مرتبة، وقد قابل المدير التنفيذي كل منهما واختار السيدة Patricia Ann (Kiko) Harvey وهي من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت أحدث خبرة للسيدة Harvey مع خطوط دلتا الجوية، وقد وقع عليها الاختيار لخبرتها التقنية الواسعة ومهاراتها القيادية الجيدة في البيئات المتعددة الجنسيات والمعقدة.

167- واعتمد المجلس التعيين وشكر السيدة Anita Hirsch على عملها كقائمة بأعمال المفتش عام بالنيابة. ورداً على المخاوف التي أثّرت بشأن افتقار السيدة Harvey إلى الخبرة في القطاع العام أو هيئات الأمم المتحدة، أكدت الأمانة والمدير التنفيذي أن لديها من الخبرة ومهارات القيادة والحماس أكثر مما يلزم للتعويض عن ذلك.

كلمة الهيئات الممثلة للموظفين أمام المجلس

168- أثارت رئيسة رابطة الموظفين الفنيين المخاوف التي تساور أعضاء الرابطة بشأن أمن الموظفين وأمانهم في بيئات تشغيل تزداد صعوبة، مما جعل مهمة البرنامج بشأن رعاية موظفيه أكثر تعقيداً. ويحتاج الأمر إلى التواصل وإدارة المخاطر على نحو أفضل، بما في ذلك بشأن صحة الموظفين وظروفهم المعيشية والأخطار النفسية الاجتماعية التي تهددهم والتزامات شعبة الموارد البشرية تجاه العاملين من الموظفين وغير الموظفين في البرنامج.

169- وعلى الرغم من بيانات الإدارة بشأن عدم التسامح مطلقاً، يستمر حدوث حالات من المضايقة وإساءة استعمال السلطة. ويقتضي التصدي لذلك اتباع نهج قابل للقياس، بما في ذلك عن طريق إبراز صورة مكتب الأخلاقيات - الذي ينبغي أن يكون مسؤولاً أمام المجلس التنفيذي مباشرة - وتعزيز حماية الموظفين الذين يُبلغون عن سوء السلوك أو يتعاونون مع التحقيقات. وتحتاج السياسة القائمة بشأن الحماية من الانتقام إلى الاستعراض.

170- ويثير الاعتماد المتزايد على العقود المؤقتة قضايا متعلقة بالإنصاف. فالموظفون المعيّنون بهذه العقود لا يتوافر لهم سوى قدر محدود من الضمان الاجتماعي واحتمالات التطور الوظيفي. وينبغي للبرنامج أن يستثمر مهارات الموظفين الوطنيين، بتيسير الانتقال من المناصب المحلية إلى المناصب الدولية.

171- وتُعرب رابطة الموظفين الفنيين أيضاً عن قلقها إزاء تردّي ظروف عمل الموظفين المتنقلين الذي نجم عن استعراض لجنة الخدمة المدنية الدولية لحزمة التعويضات، مما يثير المخاطر بشأن قدرة البرنامج على نشر الموظفين المؤهلين واستبقائهم في المواقع العسيرة.

172- وأعربت الرئيسة عن أسفها لعدم وجود قرار بشأن رفع السن الإلزامية لإنهاء الخدمة إلى 65 سنة. وينبغي أن يكون هذا الموضوع من أولويات الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها. ودعت أيضاً إلى سرعة إعادة تعيين اللجنة الاستشارية المشتركة للتأمين الطبي.

173- ثم تحدثت الأمانة العامة لاتحاد موظفي الخدمات العامة لمنظمة الأغذية والزراعة والبرنامج أمام المجلس، فأكدت على ضرورة ضمان أن يظل الدافع من وراء إدارة التكاليف متسقاً مع الكفاءة والمساءلة والمراعاة الواجبة للموظفين.

174- وفيما يتعلق باللجنة الاستشارية المشتركة للتأمين الطبي، دعت إدارة البرنامج إلى أن تطلب عقد اللجنة قريباً، مشيرةً إلى أنه يجري التفاوض بشأن تمديد عقد التأمين الصحي الراهن وشروطه دون التشاور مع الممثلين المنتخبين للأشخاص المعنيين.

175- وحث البرنامج أيضاً على أن يمثل لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة وأن يطلب استثناء من مادة النظام الإداري لشؤون الموظفين الخاصة بالحدود القصوى للسن في منظمة الأغذية والزراعة لرفع السن الإلزامية لإنهاء الخدمة لموظفي البرنامج

المعينين قبل 1 يناير/كانون الثاني 2014 إلى 65 سنة، وذلك اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2018. وأعربت عن ترحيبها برفع التجميد عن تعيين موظفي الخدمات العامة وتطلعها إلى المزيد من التعليمات في هذا الصدد، مشددة على العلاقة الإيجابية بين الموظفين والإدارة.

176- وشكر أعضاء المجلس الممثلين على عرضيهما وحثوا الإدارة على إيلاء الأولوية لتمديد سن التقاعد إلى 65 سنة بما يتماشى مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

الملحق الأول

القرارات والتوصيات

اعتماد جدول الأعمال

اعتمد المجلس جدول الأعمال مع إضافة البند 10 و) تعيين المفتش العام ومدير مكتب الرقابة.

12 و13 يونيو/حزيران 2017

تعيين المقرر

عَيَّن المجلس، وفقاً للمادة الثانية عشرة من لائحته الداخلية، سعادة السيد الدكتور الطبيب Mafizur Rahman (بنغلاديش، القائمة بـ) مقراً للدورة السنوية لعام 2017.

12 يونيو/حزيران 2017

وستنفذ الأمانة القرارات والتوصيات الواردة في هذا التقرير في ضوء مداوات المجلس، التي سترد نقاطها الأساسية في ملخص أعمال الدورة.

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

2017/EB.A/1 ملاحظات افتتاحية من المدير التنفيذي

أحاط المجلس علماً بالعرض المقدم من المدير التنفيذي. وسترد النقاط الرئيسية للعرض وتعليقات المجلس عليه في ملخص أعمال الدورة.

12 يونيو/حزيران 2017

التقارير السنوية

2017/EB.A/2 تقرير الأداء السنوي لعام 2016

وافق المجلس على تقرير الأداء السنوي لعام 2016، (WFP/EB.A/2017/4)، مع ملاحظة أنه يتضمن سجلاً شاملاً لأداء البرنامج في تلك السنة. وطلب المجلس، وفقاً للمادة السادسة-3 من النظام الأساسي للبرنامج، وعملاً بقراريه EB.A/2/2000 و EB.A/11/2004، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي E/2013/L.17، وقرار مجلس منظمة الأغذية والزراعة في دورته الثامنة والأربعين بعد المائة المعقودة في عام 2013، إحالة تقرير الأداء السنوي لعام 2016 إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى مجلس منظمة الأغذية والزراعة، مشفوعاً بهذا القرار وقراراته وتوصياته لعام 2016.

12 يونيو/حزيران 2017

قضايا السياسات

2017/EB.A/3 تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة

إن المجلس التنفيذي، وقد نظر في الوثيقة المعنونة "تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة" (WFP/EB.A/2017/5-A/1):

- 1) لاحظ التقدم المحرز في خارطة الطريق المتكاملة، التي يسترشد فيها التصميم النهائي لهيكل ميزانيات الحوافز القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية بالتجربة المكتسبة من الخطط الاستراتيجية القطرية التجريبية المتضمنة ميزانيات حوافز قطرية تجريبية؛
- 2) لاحظ اقتراح الأمانة بشأن زيادة مرونة الجدول الزمني لتنفيذ خارطة الطريق المتكاملة، حيث ستستمر بعض المكاتب القطرية في تنفيذ المشروعات في إطار النظام الحالي بعد 1 يناير/كانون

- الثاني 2018، في الوقت الذي ستحافظ فيه على التزامها بالانتقال تماما إلى إطار خارطة الطريق المتكاملة بحلول 1 يناير/كانون الثاني 2019، وقرّر أن ينفذ هذا الاقتراح؛
- (3) لاحظ أن النقطة 2) ستقتضي توسيع الاستثناءات من بعض أحكام اللائحة العامة والنظام المالي التي وافق عليها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2017 فيما يتعلق بالخطط الاستراتيجية القطرية المتضمنة ميزانيات حوافز قطرية تجريبية، لتشمل جميع الخطط الاستراتيجية القطرية، والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية، وعمليات الطوارئ المحدودة في عام 2018؛
- (4) طلب من المدير التنفيذي أن يقدم اقتراحا رسميا بهذا الخصوص للموافقة عليه في الدورة العادية الثانية للمجلس في عام 2017؛
- (5) لاحظ أن الأمانة ستقدّم في الدورة العادية الثانية للمجلس في عام 2017 اقتراحات بشأن التفويضات المؤقتة للسلطات، ومبادئ لتوجيه تطبيق الاسترداد الكامل للتكاليف تطبيقا مؤقتا في الخطط الاستراتيجية القطرية، والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية، وعمليات الطوارئ المحدودة في عام 2018؛
- (6) وافق، كتدبير مؤقت، على إجراءات موافقة المجلس بالمراسلة، على النحو المحدد في الفقرة 89 من هذه الوثيقة، من أجل ما يلي: 1) جميع التفتيحات الضرورية لميزانيات العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش، والمشروعات الإنمائية، والبرامج القطرية التي يبدأ نفاذها بعد هذه الدورة حتى 1 يناير/كانون الثاني 2019؛ 2) التمديدات الزمنية للخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية اعتبارا من يناير/كانون الثاني 2018 حتى يونيو/حزيران 2019؛
- (7) طلب من الأمانة أن تقدّم إلى المجلس التعديلات النهائية المقترح إدخالها على اللائحة العامة والنظام المالي، وتفويضات السلطات المنقحة من أجل الموافقة عليها في دورته العادية الثانية لعام 2018 لكي تصبح سارية المفعول في 1 يناير/كانون الثاني 2019؛
- (8) طلب من الأمانة إصدار جدول زمني لإنجاز وتقديم إطار النتائج المؤسسية المنقح وجدول زمني ونماذج للإبلاغ بموجب إطار النتائج المؤسسية الجديد.

كما أحاط المجلس علما بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للأمم المتحدة WFP/EB.A/2017/5-A/2 و WFP/EB.A/2017/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/2، وتعليقات لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة WFP/EB.A/2017/5-A/3 و WFP/EB.A/2017/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/3 في هذا الشأن.

13 يونيو/حزيران 2017

2017/EB.A/4 تحديث عن دور البرنامج في الاستجابة الإنسانية الجماعية
أحاط المجلس علما بالوثيقة "تحديث عن دور البرنامج في الاستجابة الإنسانية الجماعية" (WFP/EB.A/2017/5-B).

13 يونيو/حزيران 2017

2017/EB.A/5 خطة تنفيذ سياسة التغذية
أحاط المجلس علما بالوثيقة "خطة تنفيذ سياسة التغذية" (WFP/EB.A/2017/5-C).

13 يونيو/حزيران 2017

2017/EB.A/6 تحديث عن سياسة المساواة بين الجنسين
أحاط المجلس علما بالوثيقة "تحديث عن سياسة المساواة بين الجنسين" (WFP/EB.A/2017/5-D).

13 يونيو/حزيران 2017

مسائل الموارد والمالية والميزانية

2017/EB.A/7 الحسابات السنوية المراجعة لعام 2016

إن المجلس:

- (1) وافق على الحسابات السنوية المراجعة للبرنامج لعام 2014، مقترنة بتقرير مراجع الحسابات الخارجي، عملاً بالمادة الرابعة عشرة - 6 (ب) من النظام الأساسي؛
- (2) لاحظ استخدام 4 387 371.30 دولاراً أمريكياً من الحساب العام في عام 2016 لشطب مبالغ مستحقة القبض؛
- (3) لاحظ أن خسائر ما بعد التسليم للسلع في عام 2016 تشكل جزءاً من النفقات التشغيلية في نفس الفترة.

كما أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2017/5-A/2 و WFP/EB.A/2017/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/2)، وتعليقات لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2017/5-A/3 و WFP/EB.A/2017/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/3) في هذا الشأن.

13 يونيو/حزيران 2017

2017/EB.A/8 سياسة الكشف عن تقارير الرقابة

وافق المجلس، وبأثر فوري، على التتحيات المقترحة على "سياسة الكشف عن تقارير الرقابة" الواردة في الوثيقة WFP/EB.A/2017/6-B/1 + Corr.1، والتي توسع نطاق في إجراءات الكشف عن تقارير التحقيقات التي وافق عليها المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2012، في "سياسة الكشف عن تقارير الرقابة" (WFP/EB.2/2012/4-A/1)، لتشمل تقارير الاستعراضات الاستباقية للنزاهة.

وذكر المجلس بأن تقارير الرقابة في البرنامج، على النحو المشار إليه في سياسة الكشف هذه، هي أدوات إدارية داخلية ووثائق سرية؛ ولذا ينبغي، عند إتاحة أي تقرير منها، توخي أقصى قدر من الحيلة وحماية الحقوق المشروعة للدول الأعضاء.

وأكد المجلس مجدداً أنه ينبغي على أي دولة عضو تتاح لها تقارير الرقابة في البرنامج لاستعراضها، بموجب هذه السياسة، أن تحافظ على سرية المعلومات الواردة فيها.

وطلب المجلس من الأمانة وضع وتنظيم آلية لإبلاغ الدول الأعضاء فوراً باستكمال أي تقرير من تقارير الاستعراضات الاستباقية للنزاهة أو من تقارير التحقيقات.

وطلب المجلس من الأمانة أيضاً تنظيم إجراءات تتيح للممثلين الدائمين الوصول إلى تقارير الاستعراضات الاستباقية للنزاهة وتقارير التحقيقات بناءً على طلب يُقدّم إلى مكتب المفتش العام.

كما أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2017/5-A/2 و WFP/EB.A/2017/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/2)، وتعليقات لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2017/5-A/3 و WFP/EB.A/2017/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/3) في هذا الشأن.

14 يونيو/حزيران 2017

2017/EB.A/9 تعيين عضوين من أعضاء لجنة مراجعة الحسابات

وافق المجلس التنفيذي على المرشحين التاليين لعضوية لجنة مراجعة الحسابات:

← السيد Pedro Guazo (المكسيك)؛

← السيدة Agnieszka Słomka-Gołębiowska (بولندا).

وستكون فترة عضوية كل منهما ثلاث سنوات تبدأ في 30 يوليو/تموز 2017 وتنتهي في 29 يوليو/تموز 2020.

كما أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2017/5-A/2 و WFP/EB.A/2017/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/2)، وتعليقات

لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
WFP/EB.A/2017/5-A/3 و WFP/EB.A/2017/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/3 في هذا الشأن.
14 يونيو/حزيران 2017

2017/EB.A/10 الاختصاصات المنقحة للجنة مراجعة الحسابات

وافق المجلس على "الاختصاصات المنقحة للجنة مراجعة الحسابات" (WFP/EB.A/2017/6-D/1).
كما أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للأمم المتحدة
WFP/EB.A/2017/5-A/2 و WFP/EB.A/2017/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/2، وتعليقات
لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
WFP/EB.A/2017/5-A/3 و WFP/EB.A/2017/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/3 في هذا الشأن.
14 يونيو/حزيران 2017

2017/EB.A/11 التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات

أحاط المجلس علماً بالوثيقة "التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات" (WFP/EB.A/2017/6-E/1).
كما أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للأمم المتحدة
WFP/EB.A/2017/5-A/2 و WFP/EB.A/2017/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/2، وتعليقات
لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
WFP/EB.A/2017/5-A/3 و WFP/EB.A/2017/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/3 في هذا الشأن.
14 يونيو/حزيران 2017

2017/EB.A/12 التقرير السنوي للمفتش العام ومنكرة من المدير التنفيذي بشأنه

أحاط المجلس علماً بالوثيقة "التقرير السنوي للمفتش العام" (WFP/EB.A/2017/6-F/1) ولاحظ أنه بناء
على عمل الرقابة المنفذ والمبلغ عنه في عام 2016، لم تُحدّد أي أوجه ضعف مهمة في عمليات الرقابة الداخلية،
والحوكمة، وإدارة المخاطر القائمة في أرجاء البرنامج، من شأنها أن تؤثر بصورة خطيرة على إنجاز أهدافه
الاستراتيجية والتشغيلية.
وحت المجلس الإدارة على اغتنام فرص التحسين التي أبرزها التقرير.
كما أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للأمم المتحدة
WFP/EB.A/2017/5-A/2 و WFP/EB.A/2017/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/2، وتعليقات
لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
WFP/EB.A/2017/5-A/3 و WFP/EB.A/2017/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/3 في هذا الشأن.
14 يونيو/حزيران 2017

2017/EB.A/13 تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن اللامركزية ورد إدارة البرنامج عليه

أحاط المجلس علماً بالوثيقة "تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن اللامركزية"
(WFP/EB.A/2017/6-G/1*)، ورد إدارة البرنامج عليه الوارد في الوثيقة
WFP/EB.A/2017/6-G/1/Add.1/Rev.1، وحت على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات، مع
مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.
كما أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للأمم المتحدة
WFP/EB.A/2017/5-A/2 و WFP/EB.A/2017/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/2، وتعليقات
لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
WFP/EB.A/2017/5-A/3 و WFP/EB.A/2017/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/3 في هذا الشأن.
13 يونيو/حزيران 2017

2017/EB.A/14 **تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن التغييرات في الموارد البشرية، ورد إدارة البرنامج عليه**
أحاط المجلس علماً بالوثيقة "تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن التغييرات في الموارد البشرية" (WFP/EB.A/2017/6-H/1*)، ورد إدارة البرنامج عليه الوارد في الوثيقة WFP/EB.A/2017/6-H/1/Add.1، وحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

كما أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2017/5-A/2 و WFP/EB.A/2017/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/2)، وتعليقات لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2017/5-A/3 و WFP/EB.A/2017/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/3) في هذا الشأن.

13 يونيو/حزيران 2017

2017/EB.A/15 **تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي**
أحاط المجلس علماً بالوثيقة "تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي" (WFP/EB.A/2017/6-I/1/Rev.1).

كما أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2017/5-A/2 و WFP/EB.A/2017/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/2)، وتعليقات لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2017/5-A/3 و WFP/EB.A/2017/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/3) في هذا الشأن.

13 يونيو/حزيران 2017

2017/EB.A/16 **تقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج**
(1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2016)

أحاط المجلس علماً بالوثيقة "تقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج" (1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2016) (WFP/EB.A/2017/6-I/1) وتطلع إلى تلقي تحديثات بشأن نموذج التمويل بالسلف الكلية في عام 2017.

كما أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2017/5-A/2 و WFP/EB.A/2017/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/2)، وتعليقات لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2017/5-A/3 و WFP/EB.A/2017/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/3) في هذا الشأن.

14 يونيو/حزيران 2017

تقارير التقييم

2017/EB.A/17 **تقرير التقييم السنوي لعام 2016، ورد الإدارة عليه**
أحاط المجلس علماً بالوثيقة "تقرير التقييم السنوي لعام 2016" (WFP/EB.A/2017/7-A*) ورد الإدارة عليه الوارد في الوثيقة WFP/EB.A/2017/7-A/Add.1، وحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

14 يونيو/حزيران 2017

2017/EB.A/18 **تقرير موجز عن تقييم استراتيجية الشراكة المؤسسية، ورد الإدارة عليه**
أحاط المجلس علماً بالوثيقة "تقرير موجز عن تقييم استراتيجية الشراكة المؤسسية" (WFP/EB.A/2017/7-B*) ورد الإدارة عليه الوارد في الوثيقة

WFP/EB.A/2017/7-A/Add.1/Rev.1، وحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

14 يونيو/حزيران 2017

2017/EB.A/19 حالة تنفيذ توصيات التقييم

أحاط المجلس علماً بالوثيقة المعنونة "حالة تنفيذ توصيات التقييم" (WFP/EB.A/2017/7-C/Rev.1).

14 يونيو/حزيران 2017

الحافظة الإقليمية للجنوب الأفريقي

2017/EB.A/20 الخطة الاستراتيجية القطرية لموزامبيق (2017-2021)

وافق المجلس على "الخطة الاستراتيجية القطرية لموزامبيق (2017-2021)" (WFP/EB.A/2017/8-A/3) بتكلفة إجمالية يتحملها البرنامج قدرها 167.7 مليون دولار أمريكي.

14 يونيو/حزيران 2017

2017/EB.A/21 الخطة الاستراتيجية القطرية لناميبيا (2017-2022)

وافق المجلس على "الخطة الاستراتيجية القطرية لناميبيا (2017-2021)" (WFP/EB.A/2017/8-A/4) بتكلفة إجمالية يتحملها البرنامج قدرها 6 ملايين دولار أمريكي.

14 يونيو/حزيران 2017

2017/EB.A/22 الخطة الاستراتيجية القطرية لجمهورية تنزانيا المتحدة (2017-2021)

وافق المجلس على "الخطة الاستراتيجية القطرية لجمهورية تنزانيا المتحدة (2017-2021)" (WFP/EB.A/2017/8-A/5) بتكلفة إجمالية يتحملها البرنامج قدرها 455.7 مليون دولار أمريكي.

14 يونيو/حزيران 2017

الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

2017/EB.A/23 الخطة الاستراتيجية القطرية للبنان (2018-2020)

وافق المجلس على "الخطة الاستراتيجية القطرية للبنان (2018-2020)" (WFP/EB.A/2017/8-A/2) بتكلفة إجمالية يتحملها البرنامج قدرها 889.6 مليون دولار أمريكي.

15 يونيو/حزيران 2017

2017/EB.A/24 الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة للسودان (2017-2018)

وافق المجلس على "الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة للسودان (2017-2018)" (WFP/EB.A/2017/8-B) بتكلفة إجمالية يتحملها البرنامج قدرها 592.7 مليون دولار أمريكي.

15 يونيو/حزيران 2017

الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا

2017/EB.A/25 الخطة الاستراتيجية القطرية للكاميرون (2018-2020)

وافق المجلس على "الخطة الاستراتيجية القطرية للكاميرون (2018-2020)" (WFP/EB.A/2017/8-A/1) بتكلفة إجمالية يتحملها البرنامج قدرها 182.9 مليون دولار أمريكي.

15 يونيو/حزيران 2017

مسائل التسيير والإدارة

2017/EB.A/26 تعيين المفتش العام ومدير مكتب الرقابة

بناء على توصية المدير التنفيذي، وافق المجلس على تعيين السيدة Patricia Ann Kikuko (Kiko) Harvey (الولايات المتحدة الأمريكية) في منصب المفتش العام ومدير مكتب الرقابة لفترة أربع سنوات من سبتمبر/أيلول 2017 إلى أغسطس/آب 2021.

15 يونيو/حزيران 2017

ملخص أعمال المجلس التنفيذي

2017/EB.A/27 ملخص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2017

وافق المجلس على "مشروع ملخص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2017"، وسترد النسخة النهائية منه في الوثيقة WFP/EB.1/2017/15.

15 يونيو/حزيران 2017

الملحق الثاني

جدول الأعمال المؤقت

- 1- اعتماد جدول الأعمال (للموافقة)
- 2- تعيين المقرر
- 3- ملاحظات افتتاحية من المدير التنفيذي
- 4- التقارير السنوية
 - أ- تقرير الأداء السنوي لعام 2016 (للموافقة)
- 5- قضايا السياسات
 - أ) تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة (للموافقة)
 - ب) تحديث عن دور البرنامج في الاستجابة الإنسانية الجماعية (لنظر)
 - ج) خطة تنفيذ سياسة التغذية (لنظر)
 - د) تحديث عن سياسة المساواة بين الجنسين (لنظر)
 - هـ) تحديث عن تصدي البرنامج لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (للعلم)
- 6- مسائل الموارد والمالية والميزانية
 - أ) الحسابات السنوية المراجعة لعام 2016 (للموافقة)
 - ب) سياسة الكشف عن تقارير الرقابة (للموافقة)
 - ج) تعيين عضوين من أعضاء لجنة مراجعة الحسابات (للموافقة)
 - د) الاختصاصات المنقحة للجنة مراجعة الحسابات (للموافقة)
 - هـ) التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات (لنظر)
 - و) التقرير السنوي للمفتش العام (لنظر) ومذكرة من المدير التنفيذي بشأنه (لنظر)
 - ز) تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن اللامركزية (لنظر)، ورد إدارة البرنامج عليه (لنظر)
 - ح) تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن التغيرات في الموارد البشرية (لنظر)، ورد إدارة البرنامج عليه (لنظر)
 - ط) تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي (لنظر)
 - ي) تقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2016) (لنظر)
 - ك) تقرير المدير التنفيذي عن استخدام المساهمات والإعفاءات من التكاليف (المادتان الثانية عشرة-4 والثالثة عشرة-4) (ح) من اللائحة العامة) (للعلم)
- 7- تقارير التقييم
 - أ) تقرير التقييم السنوي لعام 2016، ورد الإدارة عليه (لنظر)
 - ب) تقرير موجز عن تقييم استراتيجية الشراكة المؤسسية، ورد الإدارة عليه (لنظر)
 - ج) حالة تنفيذ توصيات التقييم (لنظر)
- 8- المسائل التشغيلية
 - أ) الخطط الاستراتيجية القطرية (للموافقة)
 - أ- الكاميرون (2018-2020)
 - ب- لبنان (2018-2020)
 - ج- موزامبيق (2017-2021)
 - د- ناميبيا (2017-2022)
 - هـ- جمهورية تنزانيا المتحدة (2017-2021)

- (ب) الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة (للموافقة)
 < السودان (2017-2018)
- (ج) المشروعات الموافق عليها عن طريق المراسلة (للعلم)
 < الزيادات في ميزانيات العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش – الصومال 200844
- 9- **المسائل التنظيمية والإجرائية**
 < برنامج عمل المجلس التنفيذي لفترة السنتين (2017-2018) (للعلم)
- 10- **مسائل التسيير والإدارة**
 (أ) كلمة الهيئات الممثلة للموظفين أمام المجلس
 (ب) تقرير عن خسائر ما بعد التسليم للفترة 1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 (للعلم)
 (ج) تحديث عن شراء الأغذية (للعلم)
 (د) تقرير إحصائي عن تشكيل ملاك الموظفين الفنيين الدوليين والفئات العليا (للعلم)
 (هـ) التقرير الأمني (للعلم)
 (و) تعيين المفتش العام ومدير مكتب الرقابة (للموافقة)
- 11- **ملخص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2017 (للموافقة)**
- 12- **مسائل أخرى**
 < تقرير شفوي عن الزيارة الميدانية المشتركة للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي إلى نيبال (للعلم)
- 13- **التحقق من القرارات والتوصيات المعتمدة**